الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : مالية و محاسبة تخصص : تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

النظام المحاسبي المالي وأثره على التدقيق

دراسة حالة الإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم 2000 سرير للذكور (مستغانم)

مقدمة من طرف الطالبتين

- بن يطو مريم صبرين
- قلال نورة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بسدات كريمة	أستاذة محاضر (أ)	جامعة مستغانم
مقررا	الهروشي خطاب	أستاذ مساعد (أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	بوطغان محمد عبد الرزاق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : مالية و محاسبة تخصص : تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

النظام المحاسبي المالي و أثره على التدقيق

دراسة حالة الإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم 2000 سرير للذكور (مستغانم)

مقدمة من طرف الطالبتين

- بن يطو مريم صبرين
- قلال نورة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	بسدات كريمة	أستاذة محاضر (أ)	جامعة مستغانم
مقررا	الهروشي خطاب	أستاذ مساعد (أ)	جامعة مستغانم
مناقشا	بوطغان محمد عبد الرزاق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2021/2020

دعـــاء

اللهم إني أسألك التوفيق والسداد في علمي وعملي ... اللهم

بارك لي في عملي وثبته في قلبي وعقلي

وذكرني منه مانسيت ... اللهم أنت حسيبي ومن كنت حسبه فقد

كفيته ... اللهم إني أتيت لما أحب

فوفقني لما تحب ... اللهم بارك لي في ساعاتي وأوقاتي و

خطواتي ... اللهم إني أسألك صلاح الساعات وبركة الأوقات و

الفوزبالجنات

اللهم آمـيـن

الإهـداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة

إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة

إلى روح أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى من به أكبر وعليه أعتمد إلى من بوجوده أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

أخي

إلى الوجه المفعم بالبرائة

أختي

إلى من معه سوف أنهي حياتي

وإلى كل من تمنى لي التوفيق إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل من هو أهل التقدير والإحترام والإهداء

مريم صبرين

إهـــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الإخوة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي الطريق العلمي إلا من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة ولدي العزيز محمد

إلى من أرضعتني الحب و الحنان غلى رمز الحب و إسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض ولدتي الحبيبة زينب

إلى من بهم أكبر و عليهم أعتمد إلى شموعي المتقدة تنير ظلمة حياتي إلى من بوجودهم أكتسب القوة و المحبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي نبيلة , إكرام , عائشة , آية و إلى أخي و رفيق دربي و هذه الحياة بدونك لا شيئ معك أكون أنا و بدونك لا أكون إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات أمل اخي الشارف .

و إلى إخوتي التي لم تلدهم أمي إلى من تحلو بالإخاء و تميزو بالوفاء و العطاء إلى ينابيع الصدق سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت إلى من كانو معي على طريق النجاح و الخير إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم

نورة

تشكـــرات

من حق النعمة الذكر و أقل جزاء للمعروف الشكر

نحمد الله و نشكره الذي وفقنا لإنجاز و إتمام هذا العمل

نتقدم بالشكر البالغ الذي لا تسعه الكلمات و لا تسطره الأقلام و لا تملؤه المعاني إلى الأستاذ المشرف "الهاروشي خطاب" الذي كان السند المتين لنا طيلة المدة التي قمنا فيها بإنجاز هذا العمل و ذلك من خلال نصائحه و إرشاداته القيمة .

و تحية طيبة إلى كل الأساتذة الكرام الذين عرفناهم في مشوارنا الدراسي من الإبتدائي إلى الجامعي و نتمنى لهم المزيد من العطاء و التوفيق و النجاح في سبيل العلم .

كما لا ننسى أن ننوه بالذكر إلى من كان لهم الفضل علينا في تقديم يد المساعدة سواء من قريب أو بعيد .

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	النظام المحاسبي المالي	06
02	المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي	13
03	أهداف التدقيق	19
04	أهمية التدقيق	20
05	أنواع التدقيق	22
06	الهيكل التنظيمي للإقامة الجامعية	39

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الإختلافات بين PCN و SCF	11
02	تسيير النفقات في الإقامة الجامعية	42
03	ملخص النفقات للإقامة الجامعية	46
04	تنفيذ النفقات بالنسبة لسنة 2017 في الإقامة الجامعية	48
05	تنفيذ النفقات بالنسبة لسنة 2018 في الإقامة الجامعية	48
06	الإعتمادات المالية التعديلية	49

الفـهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	-
الشكر	-
قائمة الأشكال	أ
قائمة الجداول	ب
المقدمة العامة	1
الفصل الأول :الإطارالنظري للنظام المحاسبي المالي	-
تمهيد	4
المبحث الأول : ماهية للنظام المحاسبي المالي	-
المطلب الأول : نشأة النظام المحاسبي المالي و تعريفه	5
المطلب الثاني : أهداف النظام المحاسبي المالي و مميزاته	7
المطلب الثالث : أهمية النظام المحاسبي المالي	8
المطلب الرابع : خصائص النظام المحاسبي المالي	9
المطلب الخامس : شروط نجاح النظام الحاسبي المالي	9
المبحث الثاني : أفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي	-
المطلب الأول : أسباب الإنتقال من الخطط المحاسبي الوطني الى مخطط النظام المحاسبي المالي و أهم الإختلافات	10
المطلب الثاني : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الثالث : أركان النظام المحاسبي المالي	12
المطلب الرابع : المبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي	13
المطلب الخامس : صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	14
خلاصة الفصل	15
الفصل الثاني : عموميات حول التدقيق و مدى تأثره بالنظام المحاسبي المالي	-
تمهيد	16

المبحث الأول : عموميات حول التدقيق	-
المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق	17
المطلب الثاني : مفاهيم حول التدقيق	18
المطلب الثالث : أهداف و أهمية التدقيق	19
المطلب الرابع : أنواع التدقيق	22
المبحث الثاني : النظام المحاسبي المالي و أثره على التدقيق	-
المطلب الأول : المنظمات و الهيئات المشرفة على التدقيق	29
المطلب الثاني : الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي	32
المطلب الثالث : سير مهمة التدقيق الداخلي	33
المطلب الرابع : علاقة التدقيق بالنظام المحاسبي المالي	35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثالث :التدقيق الداخلي و تسيير النفقات في مؤسسة الإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم 2000 سرير للذكور بمستغانم	-
تمهيد	38
المبحث الأول :تقييم عام للإقامة الجامعية	-
المطلب الأول :تعريف و مهام الإقامة الجامعية	39
المطلب الثاني :تقديم وشرح الهيكل التنظيمي للإقامة	40
المبحث الثاني : التدقيق الداخلي لتسيير النفقات في الإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم 2000 سرير للذكور بمستغانم	-
المطلب الأول : التدقيق الداخلي للتسيير السنوي للإقامة الجامعية	43
المطلب الثاني : معالجة حالة التجاوزات في الإقامة الجامعية	50
خلاصة الفصل	52
الخاتمة العامة	53
المراجع	54
ملخص باللغة العربية	55
ملخص باللغة الإنجليزية	56

المقدمة

في ظل التطورات الإقتصادية و المالية التي شهدها العالم عرفت الممارسات المحاسبية الدولية تغيرا كبيرا بسبب الفروق و الإختلافات في الأنظمة المحاسبية بين الدول , و التي وضعت المحاسبة أمام واقع جديد يفرض عليها تغيرات جدرية في الميدان المحاسبي , و هاذا من خلال تفعيل الممارسات المحاسبية و العمل على تكيف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسات المحاسبية للدول , و هاذا من أجل توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم لغرض توفير قاعدة لقراءة القوائم المالية لمختلف المؤسسات .

و الجزائر كغيرها من الدول مطالبة بمواكبة هذه التغيرات الإقتصادية التي تحدث في الساحة الدولية من جهة , و منجهة أخرى تحولها إلى إقتصاد مما جعلها تتبع حملة من الإصلاحات الإقتصادية التي مست عدة جوانب من بينها الإصلاح المحاسبي و هاذا من خلال إدماج البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية عن طريق إجراء إصلاحات جذرية على المخطط المحاسبي الوطني المعمول به منذ سنة **1975م** الذي أصبح لا يواكب التطورات الإقتصادية المتلاحقة ولا يلبي إحتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية و المالية على المستوى الوطني و الدولي .

و على هاذا الأساس عللت جهود الإصلاح من قبل السلطات الجزائرية في تبني النظام المحاسبي المالي الذي يستمد مبادئه و فلسفته من المعايير المحاسبية الدولية **LAS/IFRS**.

و هو يهدف إلى تقريب الممارسة المطبقة بالجزائر إلى الممارسة الدولية من حيث الإعتماد على ركيزة مرجعية و مبادئ أكثر ملائمة مع الإقتصاد المعاصر, و ذلك بغية الحصول على معلومات مالية منسجمة و ذات شفافية تعتبر تعبيرا صادقا و حقيقيا عن الوضعية المالية للمؤسسة و قد تم تطبيق هذا النظام بداية سنة **2010**.

ومع دخول هذا النظام حيز التطبيق أصبحت المؤسسات مطالبة بتقديم خمسة قوائم مالية سنويا متمثلة في :

الميزانية ,جدول حساب النتائج , جدول سيولة الخزينة , جدول تغيرات الأموال الخاصة و ملحق الكشوف المالية الذي بين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة للميزانية و جدول حساب النتائج و تعتبر هذه القوائم المالية المعدة من طرف المؤسسات مخرجات بالنسبة للنظام المحاسبي المالي حيث تساعد العديد من الأطراف ذات الصلة لإستخدامها كما يتلائم مع أهدافها و نظرا لأهمية التدقيق و مدى تأثر النظام المحاسبي المالي إلا أنه يعتبر من المواضيع التي شكلت حيزا كبيرا في الجانب المالي و المحاسبي و الذي يلعب دورا حساسا و هاما , و تزداد أهمية التدقيق كلما إزدادت شفافيته من هنا نجد أن مهنة المحاسبة و التدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات الصادرة عن المنظمة العالمية للتجارة بإعتبارها المرآة للأداء المالي و الإقتصادي و يساعد التدقيق على زيادة الدعم و الثقة و إكتشاف الغش و التلاعب في تلك القوائم المالية للمؤسسة .

1. الإشكالية الرئيسية

من خلال ما سبق يمكن بلورة معالم إشكالية الدراسة و التي صياغتها في السؤال الرئيسي الآتي

ما مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على التدقيق الإدارة العمومية في الجزائر عامة و الإقامة الجامعية خاصة؟

و لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح أسئلة فرعية

2. الأسئلة الفرعية

مامفهوم النظام المحاسبي المالي ؟ و ماهوالإيطار العام ؟

ماهي آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي ؟

ماهية التدقيق و أنواعه ؟

ما مدى تأثر التدقيق بالنظام المحاسبي المالي ؟

3. فرضيات الدراسة

- يسمح النظام المحاسبي المالي بتقديم معلومة ملائمة وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ,عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح لا يتلائم مع هذه المتطلبات .
- يساهم التدقيق في إكتشاف التلاعب و الغش في القوائم المالية .
- يساهم النظام المحاسبي المالي في تأثيره على التدقيق .

4. أهمية الدراسة

- تكتسي الدراسة أهمية العملية من خلال مساهمتها النظرية و التطبيقية في إبراز أثر النظام المحاسبي المالي على التدقيق حيث تستمد أهميتها من المكانة التي يحتلها في معالجة إكتشاف التلاعب و الغش في المنشأة .

5. أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في

- التعرف على النظام المحاسبي المالي و أثره على التدقيق.
- توضيح علاقة النظام المحاسبي المالي بفعالية التدقيق .
- دور التدقيق في النظام المحاسبي المالي .

6. أسباب إختيار الموضوع

إن إختيار هاذا الموضوع له أسباب موضوعية و أخرى ذاتية و هي كالتالي

- الإهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة و المالية.
- إعتبار موضوع الدراسة يخدم التخصص.
- الميول الشخصي بمواضيع التدقيق و الرغبة في الإطلاع على ماهو جديد فيما يخص الموضوع .

7. حدود الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التوصل إلى نتائج في حدود مكانية (الإقامة الجامعية) و الزمانية فترة التربص من (/2021/05 إلى 2021/06/02) .

8. منهج الدراسة

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة بالنسبة للجزء النظري حيث إستعمل المسح المكتبي بجمع ماتيسر من المؤلفات و البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة .

و المنهج الإستدلالي أو الإستقرائي بالنسبة للجانب التطبيقي .

9. صعوبات الدراسة

تكمن صعوبات الدراسة في حداثة الموضوع و قلة المراجع التي تناولت موضوع النظام المحاسبي المالي و أثره على التدقيق , إلى صعوبات لاقيناها أثناء الدراسة الميدانية سببها قلة الدراسات السابقة التي تتناول الموضوع بشكل مباشر , و إيجاد صعوبة ترجمة التقارير من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية .

10. هيكل الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها تناولنا في هاذا الموضوع ثلاث فصول , فصلين يمثلان الجانب النظري و الفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي , تطرقنا في الفصل الأول إلى الإيطار العام حول النظام المحاسبي المالي الذي تضمن مفهوم النظام المحاسبي المالي و آفاق تطبيقه .

في حين تم التطرق في الفصل الثاني إلى عموميات حول التدقيق و أثر النظام المحاسبي المالي على التدقيق .

و في الأخير تضمن الجانب التطبيقي دراسة حالة مؤسسة و الطريقة المتبعة في الدراسة, كما تناولنا فيه كذلك عرض و تحليل النتائج الدراسية .

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

تمهيد

يعد النظام المحاسبي المالي من أهم الأنظمة المالية في المؤسسات و الشركات على إختلاف أنواعها , إذ يساهم في تقديم تحليل واضح عن طبيعة عملها و النشاطات المالية الخاصة بها كما يعمل على إصدار خلاصة حول الوضع المالي العام , بالإعتماد على إرساء تقارير محاسبية للإدارة حتى تتمكن من إتخاذ القرارات المناسبة , كما يواكب المقاييس الدولية و يمكن الأنظمة المالية و البنكية من مواجهة تحديات العولمة في القطاع المالي , وذلك بإجراء إصلاحات على المخطط الوطني المحاسبي 1975, و بجعله نظاما يستجيب للتحولات الإقتصادية الراهنة و التغيرات الحادثة من خلال تبني قواعد و مبادئ تتوافق مع هذه المتطلبات و التي تسمح بتطبيق النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية و الإفصاح المالي .

المبحث الأول :الإيطارالمفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من القواعد و الممارسات المحاسبية التي تسود في بلد معين , فهو الإيطار الذي يشمل القواعد و الأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات و سنتناول ذلك من خلال المبحث الذي يتضمن نشأة النظام المحاسبي المالي و تعريفه , أهدافه , خصائص و شروط نجاحه .

المطلب الأول : نشأة النظام المحاسبي المالي SCF وتعريفه

أولا : نشأة المحاسبي المالي SCF النظام

منذ بداية الثلاثي الثاني لسنة 2001بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من قبل البنك الدولي , و هذه العملية وكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين و بالتعاون مع المجلس الوطني المحاسبي تحت إشراف وزارة المالية بحث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الإقتصاية الجديدة , و المتعاملون الإقتصاديون في سنة 2004أعلنت وزارة المالية إتفاق مع اليوم الرسمي للإعلام , أن النظام المحاسبي المالي الجديد سيكون مكملا للمخطط الوطني المحاسبي 1975و من المحتمل أن يكون تطبيقه سنة 2006إلا ان هاذا التطبيق تأجل لعدة أسباب .

وقد صادق مجلس الأمة يوم **السبت** 3نوفمبر2007على نص القانون متضمن النظام المحاسبي الجديد الذي أعد في إطار تحديث النظام المعمول به منذ سنة 1975, الذي يبين و يشرح لنا شروط و كيفية تطبيقه و كذلك لتدارك النقائص , كما يهدف أيضا إلىإصلاح النظام السابق الذي أصبح غير قادر على مواكبة التحويلات التي تعرفها البلاد في عدة مجالات و تقديم المعلومات المالية و إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان و ليتجاوز كل المعيقات و الإسراع في تطبيق المعايير المحاسبية المالية الجديدة في 2009كما أجرت الحكومة لقاءات و محاضرات للتعريف بالمعايير المحاسبية للمعلومة المالية .[1]

[1] آيت محمد , مراد , أبحري سفيان " النظام المحاسبي المالي " إطار و أهداف مداخلة مقدمة للملتقى الدولي , الدول حول الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبي المالي و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية , كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة 2013 ص 03

الشكل رقم (01)

النـــــظام المحـــــــاسبي المـــــــالي

القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25	المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 2008/05/26	القرار المؤرخ في 2008/26/07 في العدد 19	المرسوم التنفيذي 110/09 الصادر في 2009/04/07

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 07-11 المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية العدد 07 بتاريخ 2007/11/25 ص 3[1]

ثانيا : تعريف

النظام المحاسبي المالي

لقد عرفت المادة الثالثة من القانون 11/07 الصادر بتاريخ 200/11/25 المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية تسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقديمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية .

يطلق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية .

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك المحاسبة المالية

نظام يسمح بتخزين معطيات قاعدية قانونية عددية يتم تصنيفها , تقييمها , تسجيلها و عرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن وضعية ممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية .

كما تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتضمن مايلي:

- تحديد الحسابات
- تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات
- وضع القوائم المالية
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية .

كما يعرف على أنه مجموعة من العمليات اليدوية و الحاسوبية التي تهدف إلى إنشاء السجلات المحاسبية و يتم وضع القواعد و الطرق التي تساعد على تحليلها و تلخيصها حتى يسهل التعامل و الإستفادة منها إتخاذالقراراتى .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 07-11 المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية العدد 07 بتاريخ 2007/11/25 ص 03

التي و هو العمليات تجمع تسجيل و تبويب الدفاتر المحاسبية , و تحديد الإجراءات التي تتبع في جميع المعلومات الخاصة بالإرادة من أجل إختيار الوسائل الناسبة .[1]

المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي و مميزاته

أولا :أهداف النظام المحاسبي المالي

- تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية و تسجيلها و تبويبها و تخزينها .
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين حول مصداقيتها و شفافيتها .
- ترقية النظام المحاسبي المالي ليواكب و يتوافق مع أنظمة المحاسبة الدولية .
- توفير الأدوات التحليلية للتنفيذ و التخطيط و الرقابة على مختلف المستويات .
- العمل تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى شفافية في عرض المعلومات .
- إعطاء معلومة صحيحة و موثوق فيها لتشجيع المستثمرين لمتابعة أموالهم .
- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الإقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية .
- تشجيع الإستثمار الأجنبي في إطار عملية الشراكة .
- إيجاد طريقة مناسبة لتقييم الممتلكات في الأسواق مع إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني .
- زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية .
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسة من خلال معرفة أحسن آليات إقتصادية و محاسبية .
- يساعد في تسيير المخاطر و إتخاذ القرارات المناسبة.
- تلبية إحتياجات الإعلام الآلي لمختلف مستعملي المعلومة المالية .[2]

[1] المرجع السابق ص 05

[2] برابحة مريم , المحاسبة الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي , مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة, جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم سنة 2016-2017 ص 42

ثانيا : مميزات النظام المحاسبي المالي

- يتميز النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات

❖ إحتوائه على نصوص واضحة و صريحة لمبادئ و قواعد التسجيل و طرق التقييم و إعداد القوائم .هاذا من التأويلات الخاطئة الإدارية و لا إدارية .

❖ إختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الإقتصاد المعاصر لإنتاج المعلومة الموصلة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة , ومن ضمن ثلاث مرجعيات أوروبية أمريكية LAS/IRS .

❖ يوفر المعلومات المالية الواضحة و المتوافقة و القابلة للمقارنة و إتخاذ القرار, و هاذا لتلبية حاجات المساهمين , و لهاذا النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإيطار التصويري أو المفاهيمي و هو نفسه الإيطار التصوري IFRS و الذي يقدم مفاهيم متمثلة في :

- الإتفاقيات المحاسبية .
- الخواص النوعية للمعلومات المالية.
- المبادئ المحاسبية الأساسية .

و لهاذا فإن النظام يسهل ويساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث الغير المدرجة في المخطط المحاسبي المالي و إعطاء النماذج المالية , الميزانية , جدول حساب النتائج , جدول تدفقات الخزينة , جدول تغيرات رؤوس الأموال و الملاحق , تقديم قائمة الحسابات , و أخيرا قواعد سير الحسابات .

المطلب الثالث: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في مجموعة من النقاط نذكر ابرزها :

❖ يظمن تطبيق المعايير المحاسبية المتعامل بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة .

❖ يسمح بتوفير معلومة محاسبية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة .

❖ توفير المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية.

❖ يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.

❖ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل المعلومات التي تشكل أساس إتخاذ القرار و تحسبن إتصالاتها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية .

❖ يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإستجابةإحتياجات المستثمرين الأجانب .

❖ تقدم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إستحداث القوائم المالية.

❖ يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية مما يسمح بتوفير معلومات محاسبية تعكس الواقع الإقتصادي .

- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى في نفس القطاع .[1]

المطلب الرابع : خصائص النظام المحاسبي المالي

رغم وجود إختلاف في الأنظمة المحاسبية تبعا لإختلاف حجم المؤسسة و طبيعة نشاطها إلا أن هناك مجموعة من الخصائص مشتركة و يجب توفرها في أي نظام محاسبي حتى تحكم بأنه نظام جيد و هي :

- توفر وسائل الرقابة و الضبط على الحسابات المختلفة في المؤسسة .
- معرفة موارد المؤسسة المختلفة و الإثباث للمؤسسة من موجودات و أصول بقيمتها الحقيقية (الأصلية) و ما على المؤسسة من إلتزامات للغير .
- يتصف بالمرونة و البساطة لمواجهة ما يحدث من تغيرات في المستقبل , كما نجد أن مكونات النظام المحاسبي تختلف من حيث الحجم , العدد , غير أنه لابد من توفر عناصر النظام المحاسبي الجيد .
- العمل على تحقيق الموازنة بين الإيرادات التي تحقق المصاريف التي تكبدتها المؤسسة في سبيل تلك الإيرادات و العمل على تقليل حجم النفقات و الرقابة على عمليات الصرف.
- يجب أن تتوفر المستندات و الدفاتر و السجلات المحاسبية القانونية التي يجب أن يتصف بها النظام المحاسبي بتحقيق الدقة في تنفيذ العمليات المالية .
- السرعة في تزويد إدارة المؤسسة بالبيانات المالية و التقارير اللازمة التي تساعدها في إتخاذ القرارات و رسم السياسات و التخطيط .[2]

المطلب الخامس : شروط نجاح النظام المحاسبي المالي

من أجل تأهيل المؤسسات الإقتصادية لتبني هاذا النظام يجب على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات و الإيرادات التي نراها ضرورية في أبرز النقاط التالية :

- توضيح معالم هاذا النظام من جوانبه من خلال العديد من الملتقيات و المنتديات .
- تخصيص الأطراف المالية المناسبة لتغطية التكاليف لإعداد النظام الجديد .
- تحديد مختلف التشريعات و التنظيمات التي تتعلق بهاذا القانون و إصلاح التنظيمات لمختلف الهيئات المتعاملة معها لاسيما مصلحة الضرائب .
- مع المرور بمرحلة إنتقالية تسمح بالسحب الجزئي للنظام الحالي و الإدخال التدريجي للنظام الجديد مع الإنخراط في برنامج IFAS للإتحاد الدولي للمحاسبين.

المبحث الثاني : آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي

تحدد التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 2009/10/29 منهجية الإنتقال إلى SCF لذا جاء النظام المحاسبي المالي بالمبادئ العامة الواجب الأخذ بها و الإحاطة بهذه المفاهيم و سنتطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية :

[1] بن بلغيت مداني , إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر) مجلة الباحث , العدد الأول مجلة تصدر عن الحقوق الإقتصادية جامعة ورقلة

[2] بغداد بن عطية عبد العزيز مدى تطبيق المؤسسات لمتطلبات النظام المحاسبي المالي مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية , جامعة مستغانم 2015-2016 ص 18

- أسباب الإنتقال من PCN إلى SCF و أهم الإختلافات بينها مجال تطبيقه مع ذكر أركانه و صعوبات تطبيقه .[1]

المطلب الأول : أسباب الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى المخطط المحاسبي المالي و أهم الإختلافات

أولا : أسباب الإنتقال من PCN الى SCF

من أهم الأسباب (الدوافع) التي دفعت الجزائر إلى إنتاج معايير المحاسبة الدولية ما يلي

1) الأسباب الخارجية :

- في ظل الشركة مع الإتحاد الأوروبي و مشروع الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة , تظهر ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بهدف
  خلق إنسجام في الأنظمة المحاسبية و تمكين الجزائر من الإندماج في الإقتصاد العالمي بأكثر فاعلية .
- تطور الأسواق المالية و تزايد إحتياجات المؤسسات المالية الدولية .
- إشتراط الأسواق المالية على الدول النامية التي ترغب في الإستفادة من خبرتها و تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الإنفتاحالإقتصادي على العالم الخارجي يستوجب إستعمال معلومات تتمتع بالشفافية و الموثقة و موحدة و معدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية , قصد تسهيل نقل المعلومات الإقتصادية و جذب الشركات متعددة الجنسيات حتى لا تقع نظم المعلومات المحاسبية كحجرة عاثرة أمام إستقطابها و الإستفادة منها في التنمية .

2) الأسباب الداخلية

- المخطط المحاسبي الوطني PCN يستجيب بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية , ولا يتوقف مع حاجات المؤسسة في إمكانية الحصول على تحليل لوضعيتها المالية .
- تطبيق النظرة القانونية على المخطط المحاسبي القديم بشكل كبير رغم أنه وضع لتسيير أحكام الرقابة على الحياة الإقتصادية للمؤسسة و بالتالي أصبح يقدم مصالح الدولة لا يخدم مصالح المؤسسة .
- المخطط المحاسبي المالي يلبي إحتياجات التسيير و عمليات إتخاذ القرار .
- المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل المخطط المحاسبي الوطني تستخدم مبدأ الحيطة و الحذر بصفة مبالغ فيها و أهملها بصفة كلية بالإعتماد على مبدأ الصورة الواقعية مما أثر سلبيا على المؤونات و قيامه بدور التغطية المطلوبة للخسائر الحاصلة .

[1] المادة 2 من القانون المؤرخ في 2009/10/29 المتضمن منهجية الإنتقال إلى scf

ثانيا : أهم الإختلافات الموجودة بين PCN و SCF

تتجلى أهمية الإختلافات بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي في الجدول الآتي :

جدول رقم (01)

البيان	PCN	SCF
مسك الحسابات	عدم التمييز بين المؤسسات الصغيرة و الكبيرة في المسك الحسابي	يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة
مبادئ المحاسبة	ترتكز طريقة تقييم العناصر المفيدة في الحسابات على مبدأ التكلفة التاريخية	ترتكز طريقة تقييم العناصر المفيدة في الحسابات على أساس مبدأ التكلفة التاريخية و تجري حسب بعض شروط مراجعة على هذا التقييم بالإستناد على القيمة الحقيقية و القيمة المحينة
الأصول الثابتة المعنوية	تسجيل شهرة المحل ضمن القيم المعنوية	تسجيل شهرة المحل ضمن التكاليف
تكاليف البحث و التطوير	تسجيل تكاليف البحث و التطوير ضمن الأصول الثابتة	تسجيل تكاليف التطوير ضمن الأصول بينما تسجل تكاليف البحث ضمن الأعباء
الإهتلاك	تتأثر مدة و طرق الإهتلاكبالإعتباراتالجبائية و تحدد مدة الإهتلاك ل 5 سنوات	تعتمد مدة و طرق الإهتلاك على العوامل الإقتصادية فقط و يمكن أن ترتفع المدة ل 20 سنة
طريقة تقييم المخزون	توجد 3 طرق لتقييم المخزون FIFO/LIFO/CMP	لا يمكن تقييم المخزون الا بطريقة FIFO و CMP

المصدر : حنان خميس , دور القوائم المالية وفق scf في إتخاذ القرارات المالية , ماستر كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير قسم مالية المؤسسة جامعة ورقلة 2012/2011 صفحة 5

- ✓ جدول تدفقات الخزينة يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة جديدة التي بها النظام المحاسبي المالي الجديد ولم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني .
- ✓ جدول تغيرات رؤوس الأموال تعتبر قائمة جديدة في النظام الجديد و ذلك حسب ISA1 الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول الملحقات .

- ✓ جدول الملاحق له أهمية كبيرة في النظام الجديد. [1]

المطلب الثاني : مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي على :

- ✓ كل شخص طبيعي و معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.
- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري التعاونيات.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية إذ كانو يمارسون نشاطات إقتصادية .
- ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمكن للكيانات الصغيرة لا تتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة .
- ✓ يستثنى من مجال تطبيق القانون متضمن النظام المحاسبي المالي للأشخاص المعنويين الخاضعين للقواعد المحاسبة العمومية.[2]

المطلب الثالث: أركان النظام المحاسبي المالي

لكي يكون النظام المحاسبي المالي فعال يحقق الأهداف الموجودة و يوفر المعلومات و البيانات الضرورية المستخدمة فإن لابد من توفير بعض العناصر و التي هي من أهم أركان النظام المحاسبي المالي [3]:

- ✓ توفر مجموعة من الدفاتر لتسجيل العمليات المحاسبية .
- ✓ توفر مجموعة من المستندات التي يتم بموجبها تسجيل القيد في توفر مجموعة من تقارير ملخصات البيانات الدورية .
- ✓ توفر مجموعة من الدفاتر البيانية و الإحصائية المساعدة .
- ✓ ضرورة وجود نظام تلتزم به المؤسسات يعد مسؤولية الموظفين وواجباتهم فيها يتعلق بعمليات التحصيل و القيد المحاسبي .الدفاتر و تكون محددة و معتمدة .

[1] شوقي جباري , فريدي خميلي النظام امحاسبي المالي في الجزائريين متطلبات تطبيق و طموحات , الملتقى الوطني حول المعايير المحاسبية الدولية و المؤسسات الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي سوق أهراس 2010 ص 06

[2] حمادة رضا لجان المراجعة الحد من ممارسة الإبداعية , مجلة جامعة دمشق العلوم الإقتصادية و القانونية المجلد 26 , عدد الثاني سنة 2010 ص 09

[3] حمادة رضا دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة الإبداعية مرجع سبق ذكره ص 22

المطلب الرابع: مبادئ المحاسبة للنظام المحاسبي المالي SCF

تتمثل مبادئ المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي SCF في مجموعة من المبادئ يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (02)

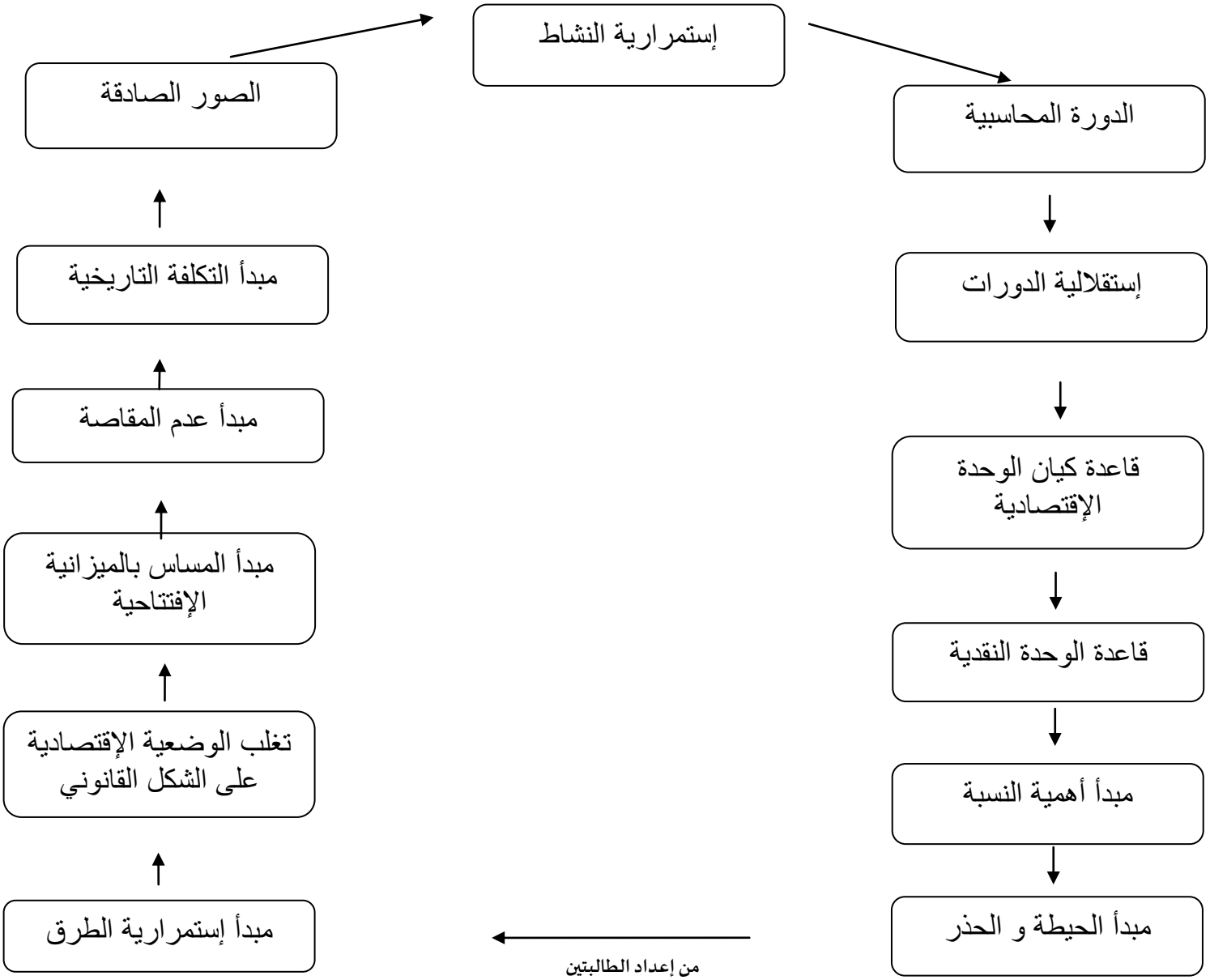

من إعداد الطالبتين

- ✓ إستمرارية النشاط : يجري إعداد القوائم المالية بإفتراض منشأة مستمرة و ستبقى عاملة في المستقبل , و عليه لا توجد النية أو الحاجة للتصفية .

- ✓ الدورة المحاسبية : عادة ما تكون سنة تبدأ في 01/01/ N و تنتهي في 12/31/ Nو توجد حالات إستثنائية حين يمكن أن تكون أكثر من 12 شهر أو أقل منه .
- ✓ إستقلالية الدورات : يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث و العمليات الخاصة بهذه الدورة و تكون نتيجة الدورة مستقلة عن الدورة و اللاحقة .
- ✓ قاعدة كيان الوحدة الإقتصادية : تعتبر المؤسسة وحدة إقتصادية مستقلة و منفصلة عن ملاكها إذ تكون لها شخصية معنوية مستقلة .
- ✓ قاعدة الوحدة النقدية : أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود , كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية.
- ✓ مبدأ الأهمية النسبية : أي أن تكون المعلومة ذات معنى و أهمية .
- ✓ مبدأ إستمرارية الطرق : يجب إتباع طريقة واحدة أي الطريقة المطبقة في الدورة السابقة تطبق في الدورة اللاحقة و إذ حدث التغيير يجب التبرير .
- ✓ مبدأ الحيطة و الحذر : يقصد به الإلتزام بالحذر في إعداد التقارير , في ظل عدم التأكد لا تؤدي الى تضخيم و الإفراط في قيمة الأصول و العكس صحيح (الخصوم و التكاليف).
- ✓ مبدأ المساس بالميزانية الإفتتاحية : يجب أن تكون الميزانية الإفتتاحية لهذه السنة هي الميزانية الختامية للسنة السابقة .
- ✓ تغلب الوضعية الإقتصادية على الشكل القانوني : أي يجب محاسبة العمليات المالية و الأحداث حسب حقيقتها الإقتصادية و ليس إستنادا على الشكل القانوني .
- ✓ مبدأ عدم المقاصة : لا يسمح بالمقاصة إلا إذا كان مسموح بها في نص قانوني محدد.
- ✓ مبدأ التكلفة التاريخية : تسجل عناصر الأصول و الخصوم في القوائم المالية بقيمة شرائها و لكن في بعض الحالات يمكن تعويضها بالقيمة العادلة.
- ✓ الصور الصادقة : يجب أن تعطى قيمة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة ولابد من إحترام المبادئ و إذا كان هناك مبدأ يؤثر سلبا يجب حذفه و الإشارة إليه في الملحق .[1]

المطلب الخامس : صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF

تكمن صعوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

- ✓ صعوبة تأقلم المؤسسات مع النظام المحاسبي المالي نظرا لحداثة و عدم توفر الوقت الكافي حتى تتمكن من التكيف معه .
- ✓ نقص برمجيات النظام التي من هدفها المساعدة على تطبيقه و إستخدامه .[2]
- ✓ حداثة النظام و عدم توفر الخبرات اللازمة التي تشرف على العمل به بسهولة.

[1] طارق عبد العال حماد , الدليل المحاسبي إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة , الدار الجامعية مصدر 2006 ص 44

[2] أيت محمد مراد أبحري سفيان , المرجع السابق ص 12

خلاصة الفصل

بعد تطرقنا في هذا الفصل لدراسة النظام المحاسبي المالي اتضح أنه التغيرات الناتجة عن الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في المجتمع الإقتصادي و المالي و الذي يهدف إلى تحديد الطرق السلمية لقياس العمليات والممارسات المحاسبية و إستخلاص المعلومات الملائمة التي يمكن الإعتماد عليها من طرف الجهات المعنية تنشيطا للمعايير الدولية المحاسبية المتعارف عليها و المعمول بها و هذا في ظل إقتصاد متفتح على العالم التي تمس جميع المجالات خاصة الإقتصادية منها بالإضافة إلى مظاهر الشراكة و دخول المؤسسات المتعددة الجنسيات .

الفصل الثاني

عموميات حول التدقيق ومدى تأثره بالنظام المحاسبي المالي

تمهيد

يلعب التدقيق دورا هاما في الحياة الإقتصادية فهو من المواضيع التي طرحت في جميع أنحاء العالم عن وظيفة التدقيق و أهميتها .

و يعتبر تقرير المدقق نهاية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة فهو يعطي ملخصا كاملا وافيا لمحتوى المعلومات التي تؤكد نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة و يتوقف شكل التقرير على التعبير عن النشاط و النتائج التي تحققت خلال هذه الفترة.

المبحثالأول :عموميات حول التدقيق

تأثرت مهنة التدقيق بمختلف الظروف التي عايشها على مر العصور نتيجة تطوير الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و التكنولوجية و المتبع للأحداث التي شهدتها هذه المهنة يمكن أن نلاحظ حجم الإهتمام المتزايد الذي حظيت به نظرا للدور الكبير الذي لعبته و تلعبه في التقدم و النمو لكل الوحدات الإقتصادية إلى جانب دعم مختلف الأطراف بالأراء و الملاحضات التي تعتبر مداخيل أساسية للقرارات المراد إتخاذها.

قد سايرت مختلف المنظمات و الهيئات وصية هذه التطورات و حاولت تحديد إيطار نظري يصون مهنة التدقيق تفاديا لأي تأويلات قد تعكس سلبا على الجانب العملي و على جودة و مصداقية هذه المهنة .

المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التدقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته , و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع . و قد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات , حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومة قدماء المصريين و اليونان , كانت تستخدم المدققين لتأكد من صحة الحسابات العامة و كان المدقق وقتها يستمتع إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى صحتها و هكذا نجد أن كلمة تدقيق « Audit » مشتقة من كلمة لاتينية « Audire » و معناها يستمع.

فترة من العصر القديم إلى غاية 1500 م ما يعرف على المحاسبة أنها كانت مقتصرة على الهيئات الحكومية و كذا المشروعات العائلية و كان الهدف منها الوصول إلى الدقة , و منع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية و كان المدقق في هذه الفترة يكتفي بالإستماع للحسابات التي كانت تتلى عليه و يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناءا على التجربة مابين الفترة من 1500م إلى 1850م ولم يتغير هذا التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة إذ إقتصر على إكتشاف الغش و التلاعب و التزوير في الدفاتر المحاسبية , غير أن ما ميزها عن ما سبق هو ما يسمى إنفصال الملكية و هو ما زاد من الحاجة إلى المدققين , ورغم ذلك بقية ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية على ما كانت عليه سابقا .

فترة من خلال 1850م إلى 1905م شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة و بالتالي الإنفصال التام ما بين الملاك و الإدارة , مازاد من إلحاح المساهمين في طلب المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة و عزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862م الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتهم من قبل مدقق مستقل .[1]

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة كانت كالآتي :

- ✓ إكتشاف الغش و الخطأ .
- ✓ إكتشاف التزوير مع منع الأخطاء الفنية .
- ✓ إكتشاف الخطأ في تطبيق مبادئ المحاسبة.[2]

[1] خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العلمية) الطبعة الأولى دار وائل للنشر الأردن 2000 ص 18/17
[2] إدريس عبد السلام (مراجعة المعايير و الإجراءات) الطبعة الرابعة دار النهظة العربية , لبنان 1996 ص 16

الفترة من 1905م إلى يومنا هذا أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى و كذا الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق بالإضافة إلى إستعمال العينات الإحصائية وفق أساس علمي , أما فيما يخص الهدف من عملية التدقيق فلم يعد إكتشاف الغش و الخطأ من أولوياتها بل هو من مسؤولية الإدارة فالغرض من التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل و المحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي .[1]

المطلب الثاني : مفاهيم حول التدقيق

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعريف التدقيق و هذا بإختلاف الهيئات و الأطراف الصادرة عنها رغم الإختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم إلا أنها تصب في نفس السياق .

جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية للتدقيق كما يلي :

- التدقيق هو عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي , التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الإقتصادية و ذلك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين النتائج و المعايير المقررة و تبليغ المراجعة .
- التدقيق هو فحص المستندات و الحسابات و السجلات الخاصة بالمنشأة فحصا دقيقا حتى يطمئن المدقق من أن التقارير المالية سواء كانت تقرير على النتائج خلال فترة زمنية أو تقرير على المركز المالي في نهاية الفترة أو أي تقرير آخر يظهر فيه صورة واضحة و حقيقية و دقيقة للغرض الذي أعد من أجله هذا التقرير.
- و تم تعريفه كذلك على أنه عبارة عن عملية بحث و تدقق تسمح بتقييم الإجراءات المحاسبية و الإدارية أو الغير جارية في المؤسسة بهدف ضمان لمجموعة أو عدة مجموعات يهمها الأمر كالمسيرين و المساهمين و ممثلو العمال لإعطاء مصداقية المعلومات الموضوعية تحت تصرفهم المتعلقة بتسيير المؤسسة .[2]

التعريف الشامل

التدقيق هو إنتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة و الحكم على العمليات التي جرت و النظم المقاومة التي أنتجت عن تلك المعلومات .

وبناءا على التعالريف السابقة يمكن إستخلاصمايلي :

- عملية التدقيق منظمة و بالتالي قائمة على مخطط مسبق .
- يشترط في عملية التدقيق جمع أدلة و قرائن إثباث يبدي المدقق رأيه من خلالها حول عدالة القوائم المالية من عدمها .
- أن يلتزم المدقق بالحياد في جمعه للأدلة أي تتم بصفة موضوعية بعيدة عن التحيز .

[1] إدريس عبد السلام المرجع السابق ص 16
[2] هادي التميمي مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية الطبعة الثالثة دار وائل للنشر الأردن 2006 ص 19

- أن تتعدى عملية فحص المعلومات المقدمة في القوائم إلى فحص نظام محاسبي و الذي يعتبر المصدر لهذه المعلومات .
- إيصال المدقق لتقرير يتضمن رأيه حول مصداقية القوائم المالية لصالح الأطراف الطالبة له و مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادرة و للوضعية المالية و نتائج المؤسسة .[1]

المطلب الثالث : أهداف و أهمية التدقيق

أولا : أهداف التدقيق

يمكن تلخيص أهداف التدقيق إلى مايلي :

قبل التطرق إلى أهداف التدقيق الحالية يجدر بنا التعرف على ما كان يهدف إليه التدقيق و ما حدث من تطور

الشكل (03)

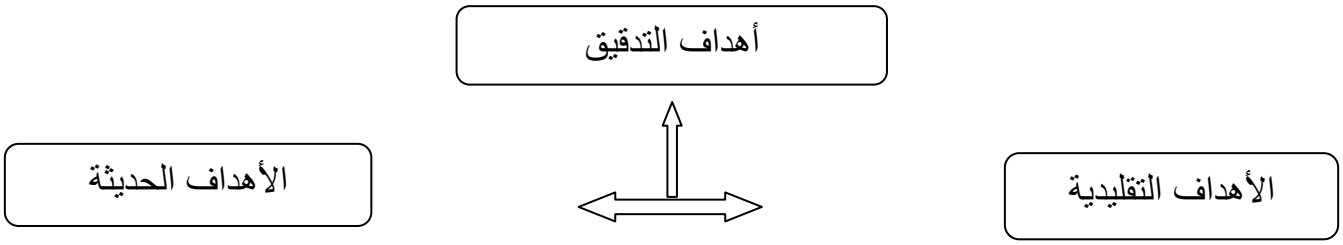

من إعداد الطالبتين

الفرع الأول : الأهداف التقليدية

كانت في القديم عملية التدقيق مجرد وسيلة لإكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر المحاسبية من أخطاء أو غش أو تزوير و يمكن حصر هذه الأهداف التقليدية في أبرز النقاط التالية :

- التأكد من صحة و دقة البيانات المالية المثبتة في الدفاتر المحاسبية و السجلات المنشأة .
- إكتشاف ما قد يكون بالدفاتر و السجلات من خطأ و غش للحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية مع ماهو مقيد بالدفاتر .
- تقليل فرص الأخطاء و التزوير عن طريق زيارات المدقق للمشروع و تدعيم أنظمة الرقابة المستخدمة لديه .

[1] ويليام توماس أمر سونهينكي , تعييب و مراجعة أحمد حمادى كمال الدين سعيد (المراجعة بين النظرية و التطبيق) الكتاب الأول دار المريخ للنشر السعودية 1997 ص 18

الفرع الثاني : الأهداف الحديثة

في الوقت الحاضر قد أصبحت أهداف أخرى للتدقيق و ذلك بعد إنفصال الإدارة عن الملكية و الإهتمام بتتمة رأسمال المستثمر ظهرت مهنة التدقيق و إعتراف الرقابة الداخلية كنظام ضروري و أصبح يهدف إلى مجموعة من الأهداف منها :

- مراقبة الخطط الموضوعية من قبل أصحاب المشروع و متابعة تنفيذها .
- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة .
- تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المشروع .
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل به المشروع .
- الخروج برأي فني محايد مطابق للقوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر .[1]

ثانيا :أهمية التدقيق

تكمن أهمية التدقيق بالنسبة لعدة جهات و كذلك إلى معاييره

الشكل (04)

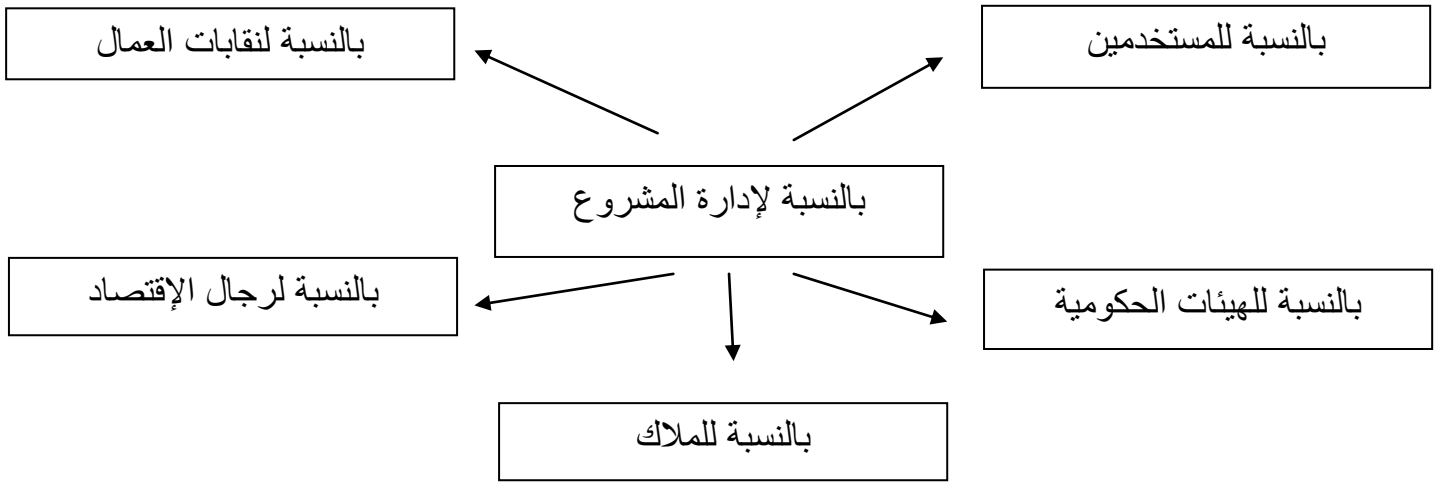

الشكل (2) و(3) من إعداد الطالبتين إستنادا على الدراسات

تكمن أهمية التدقيق في خدمة مجموعة طوائف حيث يعتمد عليها في رسم المخططات المستقبلية و إتخاذ القرارات من البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتير أو الظاهرة فيالقوائم المالية و عليه يمكن تلخيص أهمية التدقيق من خلال بيان أهميته للجهات المستفيدة على النحو التالي :

[1] خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات , دار وائل للنشر الأردن 2000 ص 13

- أهمية التدقيق بالنسبة لإدارة المشروع :

تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تستخدم في الرقابة و التخطيط لتحقيق أهدافها بكفائة عالية و من هنا تحرص على أن تكون البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة .

أهمية التدقيق بالنسبة للمستخدمين :

بالنسبة للدائنين أو الموردين يعتمد هاؤلاء على تقرير المدقق بصحة و سلامة القوائم المالية و يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالإلتزام و كذا درجة السيولة لدى المؤسسة ما يضمن لهم تحصيل حقوقهم لدى المؤسسة .

- أهمية التدقيق بالنسبة للزبائن :

هم يهتمون بمعلومات تنحصر بمعرفة إستمرارية الوحدة الإقتصادية و خاصة عند إرتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل و إذا كانو معتمدين عليها كمورد رئيسي و أساسي لكلا من البضاعة أو الموارد الأولية .

- أهمية التدقيق بالنسبة للمتعاملين :

هم الذين يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإستقرار و ربحية أرباب عملهم كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروعات على دفع و توفر فرص العمل .

- أهمية التدقيق بالنسبة للملاك :

تهتم هذه الفئة بمعرفة المركز المالي للوحدات الإقتصاديةلإتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه إستثماراتهم التي تحقق أكبر عائد ممكن و يكون ذلك بالإعتماد على صحة و دقة القوائم المالية .

- أهمية التدقيق بالنسبة للهيئات الحكومية :

تعتمد على القوائم المالية المدققة التي تصدرها المؤسسة في أغراض عديدة منها التخطيط , الرقابة , و فرض الضرائب , تحديد الأسعار و تقرير الإعانات لبعض الصناعات

- أهمية التدقيق بالنسبة لرجال الإقتصاد :

يعتمدون عليه من خلال دقة البيانات المحاسبية في تقدير دخل قومي و ناتج الدخل الخام في رسم برامج الخطط الإقتصادية .

- أهمية التدقيق بالنسبة لنقابات العمال :

تعتمد نقابات العمال على المركز المالي الصحيح و النتائج المحققة في مفاوضتها مع الإدارة بشأن الأجور و المشاركة في الأرباح .[1]

[1] خالد راغب الخطيب خليل محمود " الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات , دار المستقبل للنشر و التوزيع , الأردن 1998 ص 11

المطلب الرابع : أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف بإختلاف الزاوية التي ينظر إلي عملية التدقيق من خلالها

الشكل (05)

من حيث التدقيق و الوقت	من حيث الشمول و المسؤولية و الغرض و عملية التدقيق	من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق و الإلتزام
كامل, جزئي , نهائي , مستمر	عادي لغرض معين , تحقيق هدف مالي قانوني	داخلي , خارجي , إلتزامي, إختياري

من إعداد الطالبتين

من حيث نطاق عملية التدقيق و الوقت :

- من حيث عملية التدقيق : نتطرق إلى نوعين و هما :
  - التدقيق الكامل :

يقوم المدقق بفحص قيود المستندات و السجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد و يسمى هذا النوع بالكامل التفصيلي و يطبق هذا النوع في المؤسسات صغيرة الحجم و قليلة العمليات .

أما بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي إستخدام هذا النوع إلى زيادة أعباء عملية التدقيق و تعارضها مع عاملي الوقت و التكلفة التي يحرص المدقق على مراعاتها بإستمرار مما أدى إلى الإعتماد على تدقيق إختياري أي يقوم المدقق بإختيار عدد من العينات لكي تخضع لعملية الفحص و من ثم تعميم النتائج المتوصل إليها على كل مجموعةإختبرت العينة منها و أن الفرق بين التدقيق الكامل التفصيلي و الكامل إختياري يقتصر فقط على نطاق التدقيق و ليس على الأصول و المبادئ العلمية .

  - التدقيق الجزئي :

يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات التي يقوم بها و تكون محددة الهدف أو موجهة لغرض معين كان يعمل على فحص عمليات الشراء أو البيع أو جرد المخزونات و لا يهدف إلى الحصول على رأي محايد عن مدى عدالة القوائم المالية و مدى دلالتها على المركز المالي و إنما يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤولياته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير و ما يرتبط به من قوائم و معلومات و لذلك تعين في هذه الحالة الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوبة حتى ينسبإليه إهمال أو تقصير في الأداء و بالتالي يحمي نفسه بواسطة هذا العقد.

- من حيث الوقت :

في هذا النوع من التدقيق يوجد نوعين هامين هما :

- التدقيق النهائي : يقصد به القيام بعمليات التدقيق بعد إنتهاء السنة المالية المطلوب تدقيقها أي بعد إقفال الدفاتر المحاسبية و إجراء قيود التسوية و إعداد القوائم المالية و تحديد المركز المالي ومن المزايا التي يحققها التدقيق النهائي هي

ضمان حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر التي تم تسويتها .

إن إجراء التدقيق بصورة متواصلة خلال فترة زمنية معينة يقلل من إمكانية حدوث أخطاء .

تفادي حدوث إرتباك في سيرورة عمل المؤسسة لقلة الزيارات التي يقوم بها المدقق أثناء العمل .

كما لهذا التدقيق عدة عيوب نذكرها فيما يلي :

- فشله و إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش .
- إستفراقه وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير التقرير في موعده .
- إن تقارب تواريخ إقفال القوائم المالية قد يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقابل الإسراع في إنجاز العمل .

- التدقيق المستمر : يقصد به القيام بعمليات الفحص و إجراء الإختبارات بصفة مستمرة على مدار السنة المالية حيث يقوم المدقق بعدة زيارات للمؤسسة لمراجعة البيانات المثبتة بالدفاتر و السجلات مع إلزامية إجراء مراجعة نهائية بعد إقفال الدفاتر النهائية للسنة للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم الختامية و يمتاز هذا النوع من التدقيق بالمزايا التالية :

- وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المؤسسة بصورة أفضل و التدقيق بشكل أوفى .
- الزيارات المتكررة للمدقق تؤدي الى سرعة إكتشاف الخطأ وقت حدوثها .
- إن التدقيق المستمر يساعد المدقق بإنهاء مهامه في وقت يسمح له بإعداد تقريره .
- إن الزيارات المنتظمة للمؤسسة أثناء فترة العمل تقلل من فرص التلاعب لخشية العاملين إكتشاف ما يقع منهم من أخطاء

و برغم من هذه المزايا يعاب على التدقيق المستمر ب :

- سهو المدقق عن إتمام بعض الإجراءات التي كان قد بدأ فيها ولم ينته منها .
- حضور المدقق و معاونية بصفة مستمرة إلى المؤسسة قد يعطل إدارة الحسابات .
- إتاحة إمكانية التغير أو الحذف من قبل العاملين بغرض الفشل أو الإختلاس أو بعض الأخطاء لعلمهم بعدم عودة المدقق إلى الحسابات التي سبق فحصها.

- من حيث الشمول و المسؤولية و الغرض من التدقيق :

يمكن تقسيم هذا التدقيق من خلال المعايير إلى تدقيق عادي و تدقيق لغرض معين :

- التدقيق العادي :

يهدف هذا التدقيق إلى التأكد من مدى صحة القوائم المالية و مدى دلالة نتيجة الأعمال و المركز المالي مع إبداء رأي فني محايد وفق هذا التدقيق يعتبر المدقق مسؤول عن أي تقصير أو إهمال عن ممارسة عمله المهني.

- التدقيق لغرض معين :

يهدف هذا النوع من التدقيق كذلك للبحث عن حقائق معينة و الوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص و قد يكون هذا الفحص قد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا و الخروج برأي فني محايد حول المركز المالي و نتائج الأعمال و أمثلة عن الفحص لغرض فحص الدفاتر و السجلات و يهدف الى إكتشاف الغش و التعرف على أسباب الإختلاس .

➢ من حيث الغرض و عملية التدقيق :

بدوره هذا التدقيق ينقسم الى خمسة أنواع نوجزها فيما يلي :

- تدقيق الأهداف يقصد به التحقق من الأهداف المسطرة سابقا و مخطط الوصول اليها و قد تحققت فعلا و يجب أن نذكر أن الهدف من عملية التدقيق ليس تقييد الأهداف و إنما تحسين الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.
- التدقيق المالي يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات و الدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحصا إنتقاديا و منضما بقصد الخروج برأي فني محايد لمدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي لتلك المؤسسة و في نهاية فترة زمنية معلومة المدة عادلة تصور لنتائج أعمالها من ربح و خسارة في هذه الفترة و هو أكثر أنواع التدقيق إستعمالا.
- التدقيق القانوني يقصد به تأكد المدقق أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية و الأنظمة المالية و الإدارية التي أصدرتها السلطة التشريعية او التنفيذية في الدولة .

التدقيق الإداري المقصود من التدقبق الإداري أن يقوم المدقق بتدقيق النواحي الإدارية و التأكد من أن الإدارة تسير المؤسسة لتحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة

- التدقيق الإجتماعي إن تعظيم الربحية لم يعد الهدف الوحيد لوجود أي مؤسسة و إستمرارها بل شاركت في ذلك عدة أهداف أخرى مهمة و منها تحقيق رفاهيةالمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة أي أن تصبح من مهام المؤسسة واجب وطني إتجاه المجتمع و من هنا يعني هذا النوع من التدقيق للتأكيد من قيام المشروع بهذا الواجب .

و من هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفائة الإدارية حيث يبحث عن كفائة إدارية في إستخدام المواد المتاحة للمؤسسة من إقتصادية و بشرية و غيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة و هو ما يطلق عليه الإستخدامالإقتصادي حيث أصبح لازما على المدقق أن يعطي رأيا فنيا عن كفائة إدارة المؤسسة .

➢ من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق :

يمكن تقسيم هذا النوع إلى تدقيق داخلي و تدقيق خارجي :

- التدقيق الداخلي :

يقوم هذا التدقيق على مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من طبيعة السياسات و الخطط المسطرة كما يمكن تعريفه على أنه أداة تعمل داخل المؤسسة للحكم و التقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة الداخلية و يكون عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية و المالية و العمليات التشغيلية الأخرى و لقد إقتصر هذا التدقيق في بداية الأمر على السجلات و الدفاتر المحاسبية لغرض إكتشاف أخطاء التسجيل و تتضح إمكانية إستخدامه لخدمة الإدارة العليا في جميع المجالات و تقوم به الهيئة الداخلية أو المحققين التابعين للمؤسسة.

أولا أنواع التدقيق الداخلي :

ينقسم عمل المدقق الداخلي إلى إلى قسمين و هما التدقيق المالي و التدقيق الإداري بالإضافة إلى قسم ثانوي لأسلوب العمل .

- التدقيق الداخلي المالي : في هذا النوع يتناول المدقق التحقق من وجود الأصول ووجود الحماية المناسبة لها من الإختلاسات و الإهمال كما يتناول فحص النظام المحاسبي و فعاليته و يقوم المدقق الداخلي بكافة عمليات التدقيق و الفحص باستقلال عن قسم المحاسبة في المؤسسة .
- التدقيق الداخلي الإداري : يتجاوز فيه المدقق الداخلي دوره من الناحية المحاسبية إلى أقسام أخرى للمؤسسة لمعرفة مدى التقيد بسياسات المؤسسة و مخططها و كما عليه ممارسة الحذر عند التعرض إلى نواحي تقنية تكون في الواقع أبعد حد من معرفته .
- التدقيق الداخلي بأسلوب العمل : يمكن تلخيص هذا النوع من التدقيق الداخلي في بعض النقط :

- تحديد العمل و الأهداف المراد تحقيقها .
- بناء برامج دقيقة تناسب هدف الموضوع ووضع الخطط .
- فحص الأعمال , التأكد من سلامتها و مراقبتها .
- مقارنة التنفيذ مع الخطط النظرية الموضوعية .

ثانيا أهداف التدقيق الداخلي :

تكمن أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي :

- المتابعة و التحقق من مدى الإلتزام بالسياسات و الإجراءات و الخطط .
- التحقق من صحة و دقة البيانات المحاسبية و تحليلها و يتطلب من المدقق الداخلي القيام بعمليات التدقيق المستمر.
- تحقيق الأهداف التي تعظم المنافع من إستخدام الأساليب و الطرق المناسبة في إستغلال الموارد المادية البشرية المتاحة .
- التحقق من وجود الحماية الكافية للأصول و إمكانية الإعتماد على البيانات المالية المعدة للإدارة .

- التدقيق الخارجي :

هو عملية فحص القوائم المالية يقوم به شخص خارجي مستقل عن إدارة المؤسسة و مدى تمثيلها لنتيجة الأعمال و مركزها المالي عن طريق إكتشاف الأخطاء و تحديد الإنحرافات و معالجتها .

إن التدقيق الخارجي يختلف عن الرقابة الداخلية لا يمثل وظيفة إدارية و لكنها تعتبر حق لبعض الأطراف الخارجي من ذوي المصلحة في نشاط الوحدة الإقتصادية لتراقب تصرفات الإدارة فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد و الإلتزام بالقوانين و القواعد الموضوعية و لا شك أن هذه الأطراف المساهمة في رأسمال الشركة و سوف نتطرف فيما يلي إلى فروض التدقيق الخارجي و إجراءاته.

فروض تطبيق التدقيق الخارجي :

مجال تطبيق التدقيق الخارجي يجب توفر مجموعة من الإفتراضات ليكون التدقيق مفهوم و تشمل :

قابلية البيانات للفحص و عدم وجود تعارض بين مصلحة المدقق و المؤسسة

قابلية البيانات للفحص : يعتمد هذا الفحص على معايير تقييم البيانات المحاسبية و المتمثلة في ما يلي :

الملائمة : تكون المعلومات التي يطلبها المدقق و يتحصل عليها ملائمة إحتياجاته و إستخداماته فلا تكون هذه المعلومات خارجة عن نطاق العمل و الإختصاص .

قابلية الفحص : و يعني بها إمكانية القيام بفحص هذه البيانات و الوصول الى نتيجة واحدة بالرغم من إختلاف الشخص القائم بعملية الفحص و بالتالي هذا المعيار يضمن صدق المعلومات لمستخدميها .

البعد عن التحيز و هذا بالنسبة للعمليات حيث يتم تسجيلها دون زيادة أو نقصان لأنها تعبر عن ما يجري داخل المؤسسة .

القابلية للقياس الكمي لكي تكون البيانات المحاسبية مفيدة لمستعمليها يجب أن تكون قابلة للحسابات .

عدم وجود تعارض بين مصلحة المدقق و مصلحة المؤسسة إن هذا التعارض يعتبر مهم لسير عملية التدقيق الخارجي جاء لخدمة أهداف المؤسسة من خلال التوجيهات اتي يقوم بها و كذلك الإقتراحات و هذا لتحسين التسيير و تصحيح الإنحرافات لزيادة المردودية و بالتالي و جود ثقة بين الإدارة و المدقق مما يسهل عمله من خلال إعتماده على تدقيق إختياري .

أما في حالة غياب الثقة في الإدارة فإن المدقق يعتمد في عمله على فحص تفصيلي مما :

خلو القوائم المالية أو أي معلومات أخرى من أي أخطاء غير عادية ووجود نظام سليم للرقابة الداخلية :

القوائم المالية من غير أخطاء عادية أو تواطئية :

عند غياب هذا الغرض يتطلب من المدقق القيام بعمل إضافي و ذلك من خلال إعداد برنامج موسع للتأكد من عدم وجود خطأ و هنا تبرز مسؤولية المدقق الخارجي باكتشاف الأخطاء و التبليغ عنها إذا كانت تواطئية وواضحة و ذلك من خلال المقام .

وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد إحتمال وجود أخطاء فإن قيام كل مسؤول بمراقبة موظفيه يؤدي الى إكتشاف الأخطاء في وقتها و عدم تفاقمها . كما أن الغرض تدعو الى القيام بالتدقيق الإختباري بدلا من التدقيق الشامل مما يجعل عملية التدقيق إقتصادية و عملية .

التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية و البيانات التي تكون صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل :

التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

المدقق من خلال هذا الفرض يعتمد على تقييم مدى صحة القوائم المالية على درجة تطبيق المؤسسة للمحاسبة وفق المبادئ المتعارف عليها حيث أن الكثير من الأخطاء نتيجة عدم التطبيق الجيد و الصحيح لهذه المبادئ .

البيانات التي تكون صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل :

هذا الفرض من الحكم على سلامة نظام الرقابة الداخلية مما يسهل عملية التدقيق , أما غياب هذا الفرض يجعل من هذه العملية صعبة و مستحيلة بسبب ترك مجال للإدارة للتلاعب بممتلكات المؤسسة.

التدقيق الإختياري :

هو الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به ففي المؤسسات الفردية يتم الإستعانة بالمدقق في إكتشاف الخطأ و التلاعبات في الحسابات , حماية مصلحة صاحب رأس المال و صحة القوائم المالية المقدمة إلى إدارة الضرائب أما بالنسبة لشركة الأشخاص فيعتمد الشركاء على المدقق الخارجي للفائدة التي تتحقق في وجوده من حيث إطمئنانهم على صحة المعلومات المحاسبية على نتائج الأعمال و المركز المالي و التي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء يستغرق وقت كبير[1].

[1] رحو خيرة دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر قسم المحاسبة جامعة حسيبة بن بوعلي شلف سنة 2011 ص 15-16-17

المبحث الثاني : أثر النظام المحاسبي المالي على التدقيق

يكتسي التدقيق دورا هاما في النظام المحاسبي المالي , و نظرا لدوره الأساسي الذي يقوم به محافظ الحسابات من أجل ضمان التطبيق الجيد للمبادئ العامة للمحاسبة و لمعايير التدقيق المتعارف عليها و بالتالي زيادة ثقة مستخدمي البيانات , كما ساهمت المنظمات و الهيئات المحاسبية الدولية في الإصدار و تعديل التدقيق الدولي كما عملية تطويرها و جعلها تتماشى مع التغيرات .

المطلب الأول : المنظمات و الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق بالجزائر[1]

تخضع مهنة التدقيق في الجزائر إلى مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات التي تعمل على سر هذه المهنة بشكل جيد حيث تعمل الهيئات و المنظمات المهنية من عمليات الإشراف و المراقبة و المتباعة و التي تتمثل في مايلي :

المجلس الوطني للمحاسبة :

نشأة المجلس الوطني للمحاسبة :

أنشئ المجلس الوطني للمحاسبة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 31896 المؤرخ في 1996/09/25 و الذي يجدد الطبيعة الإستمرارية له , كما حدد إختصاصه و صلاحيته و القواعد التي تسيره .

صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة :

تتمثل صلاحيته طبقا للمادة الثالثة من نفس المرسوم فيما يلي :

يجمع و يستغل كل المعلومات و الوثائق المتعلقة بالمحاسبة و تعليمها .

ينجز أو يكلف كل من ينجز الدراسات و التحاليل في مجال التنمية و إستخدام الأدوات و الطرق المحاسبية .

يقترح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية و إستغلالها العقلاني .

يخضع و يبدي رأيه و توصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة .

يتابع تطور المناهج و التنظيمات و الأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي .

يشارك في تطوير أنظمة التكوين و برمجة و تحسين المستوى في مجال مهن المحاسبة .

ينظم كل التظاهرات و اللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال إختصاصه.

ينشر تقاريره و دراسته و تحاليله و توجيهاته.

أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة [2]:

فيما يخص أعضاء المجلس فلقد تم تحديدهم في المادة 06 من نفس المرسوم السالف حيث يوضع المجلس تحت سلطة وزير المالية أو الممثلة , و يتشكل من :

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 56 المؤرخة في 1996/09/25 ص 18

[2] براق محمد أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهيئة في الجزائر الملتقى العالمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يومي 29 و 30 ديسمبر 2011 جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص 05

الرئيس المزاول مهنته في المجلس الوطني لنقابة خبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين .

ممثل الوزير المتكلف بالمالية .

ممثل الوزير المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي .

ممثل الوزير المكلف بالتكوين المهني .

ممثل الوزير المكلف بالتجارة .

ممثل الوزير المكلف بالإحصائيات .

ممثل الوزير المكلف بالإصلاح الإداري و التوظيف العمومي .

ممثل عن المفتشية العامة للمالية .

ممثل عن الفرقة الوطنية للزراعة .

ممثل عن الفرقة الوطنية للتجارة و الصناعة .

ممثل عن بنك الجزائر .

ممثل عن لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها .

ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية .

ممثل عن شركات التأمين .

ممثلين عن الشركات القابضة العمومية .

ممثلين للمهنة يعينهم مجلس النقابة الوطنية من بين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين .

أستاذين لهما رتبة أستاذ مساعد على الأقل في مجال المحاسبة و المالية يعينها الوزير المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي .[1]

مجلس المحاسبة :

إن مجلس المحاسبة عبارة عن مؤسسة ثم إنشائها بهدف فحص حسابات الدولة و المؤسسات العمومية و من أجل مراقبة تنفيذ العمليات المالية لهذه الهيئات .

أنشئ مجلس المحاسبة بموجب المادة 190 و دستور 1976 بموجب المادة 160 من دستور 1989 هيئة عليا للرقابة البعدية على أموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية تسري عليها حاليا أحكام المادة 170 من دستور 1996 المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أفريل 2002(الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 /2002/04) و القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفبر 2008 (الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 2008/11/16) حيث تأسيس مجلس المحاسبية سنة 1980 من خلال القانون رقم 05/80 المؤرخ في 1980/30/10 المقرر لإنشاء مجلس المحاسبة , و في المادة رقم 05 نص على أن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية و المحاسبية و في المادة رقم 05 نص على أن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية و المحاسبية أين تتم مراقبة صحتها و قانونيتها و مصداقيتها .

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 03 المؤرخ في 1992/01/05

المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و مجلس المعتمدين :

نشأت المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و مجلس المعتمدين :

تأسست هذه المنظمة بموجب المادة رقم 05 من القانون 91-08 الصادر في 1991/04/27 المتعلق بمهن خبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسبين المعتمدين , بحيث نصت هذه المادة على أنه نشأت المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين تتمتع بالشخصية المدنية و تجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المؤهلين لممارسة مهنة خبير المحاسب و محافظ الحسابات و محاسب معتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون و يدير هذه المنظمة الوطنية للمجلس يكون مقره في مدينة الجزائر , و يحدد تشكيل المنظمة و صلاحيتها و قواعد سيرها عن طريق التنظيم .

صلاحيات المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و مجلس المعتمدين :

تبعا للمواد 09-10-11 من القانون 91-08 فإن مهام هذه المنظمة تتمثل فيما يلي :

السهر على تنظيم المهنة وحسن ممارستها .

الدفاع عن كرامة أعضائها و إستقلاليتهم .

إعداد النظام الداخلي للمنظمة الذي يحدده شروط التسجيل , إيقاف و الشطب من جدول المنظمة .

إعداد و مراجعة و نشر قائمة الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين .

التقدير في حدود التشريع المعمول به للصلاحية المهنية للإنجازات و الشهادات التي يقدمها المرشحون للتسجيل في هذه المهن .

التأكد من النوعية المهنية و التقنية و التنظيمية للأشغال التي ينجزها أعضاؤها.

مساعدة السلطات العمومية في ميدان التقييس المحاسبي و الطلب المهني و التسعير .

يمثل مصالح المهنة إتجاه السلطات و إتجاه الغير من المنظمات الأجنبية للمماثلة .

مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة :

تم تأسيس مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم

96-20 المؤرخ في 1992/01/13 المعد و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 458/97 المؤرخ في 1997/12/01 و الذي يتضمن تحديد تشكيل مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة و يضبط إختصاصاته و فوائد عمله .

صلاحيات مجلس النقابة الوطنية لأعضاء المهنة :

تتمثل إختصاصات المجلس في :

حماية المصالح المعنوية و المادية لأعضاء النقابة .

تمثيل النقابة الوطنية لدى السلطات العمومية اتجه الغير و المنظمات الأجنبية المماثلة .

إعداد و مراجعة و نشر قائمة خبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين .

الوقاية من كل النزاعات المهنية بين الأعضاء النقابة و تسويتها .

تحصيل الإشتراكات المهنية التي تقررها الجمعية العامة .

السهر على إحترام جميع أعضاء النقابة للأحكام التشريعية التنظيمية المعمول بها و النظام الداخلي .

تحديد المطالب العادية للتدقيق و الرقابة .

إبداء الرأي في المسائل التي تعرضها على السلطات المختصة في ميدان التقييس المحاسبي المالي المرتبط بحياة المؤسسة .

المساعدة بالتقويم المستمر للمستوى النظري و التقني لدى أعضاء النقابة و دعوة السلطات المختصة للحضور للتدريبات و الملتقيلت المهنية , تنظيمها , الإشراف عليها و مراقبتها بالتنسيق مع السلطات المختصة .

المطلب الثاني : الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بتقديم الخدمات التالية :

تحديد كفائة و فعالية الرقابة الداخلية في المنشأة :

تقوم الإدارة بالتخطيط و التنظيم و الإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف و الغايات سوف يتم تحقيقها , هناك تأثير معقول بأن الأهداف المنشودة سوف يتم تحقيقها و لذلك فإن جميع الأنظمة و العمليات و الأنشطة المنشأة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي .

قابلية المعلومات للإعتماد عليها :

يجب أن تكون المعلومات المالية و التشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة و كاملة و مفيدة و أن تكون قدمت في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة .

حماية الأصول :

يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة و التصرفات الغير قانونية في الممتلكات المنشأة , و لذلك فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء إستخدام الأصول و حماية الأصول من المخاطر المحتملة .

الإلتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعية :

يتحقق التدقيق الداخلي من أن منتسبي المنشأة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات و الأنظمة و التعليمات , كما يجب عليه تحديد التكلفة الناتجة عن عدم الإلتزام و ماهي الطرق التي تحقق إلتزام العاملين بالإجراءات و السياسات المحددة .

الوصول إلى الأهداف و الغايات :

يتم وضع الأهداف و غايات إجراءات الرقابة من قبل الإدارة و يقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف و غايات المنشأة على عاتق الإدارة العايا أو مجلس الإدارة , و على المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت بما خطط لها .

تحديد مواطن الخطر :

على المدقق الداخلي تحديد المناطق و الأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية و إعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب أمر إخضاعها للتدقيق .

منع و إكتشاف الغش و الإحتيال :

تقع مسؤولية منع الغش و الإحتيال على إدارة المنشأة و على المدقق الداخلي فحص و تقييم كفاية و فعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش و على المدقق عند إكتشافه ضعف في نظر الرقابة الداخلية عمل إختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش .

الشك المهني :

يجب على المدقق الداخلي أن يخطط و ينفذ أعمال التدقيق باعتبار الشك المهني , إذ لا يجب على المدقق إفتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق كما ليس له إفتراض الأمانة المطلقة بل عليه تقييم قرائن التدقيق بموضوعية .

المطلب الثالث : سير مهمة التدقيق الداخلي

أولا سير مهمة التدقيق الداخلي :

إن الهدف من مهمة التدقيق الداخلي هو دراسة التحكم في المخاطر المتعلقة بنشاط الإجراءات أو منشأة محل التدقيق , و كل مهمة للتدقيق الداخلي تتم على ثلاث مراحل أساسية هي :

تحضير المهمة préparation de la mission

تنفيذ المهمة exécution de la mission

نهاية المهمة conclusion de la mission

مرحلة تحضير المهمة phase de préparationوتتم وفق الخطوات التالية :

الأمر بالمهمة : و هو التفويض أو التكليف بأداء المهمة , و يصدر من جهة عليا في المنشأة كالمديرية العامة أو جهة أخرى في نفس المستوى , و يجب أن يكون ممضى من طرف المدير العام و هو بمثابة أعلام المسؤولين الرئيسيين المعنيين بتدخل المدققين و يحتوي على المعلومات التالية :

موضوع المهمة , أسماء المدققين .

وصف مقتضب للمهمة (النطاق , الأهداف العامة المنتظرة , النقاط ذات الأولوية) .

تحضير المهمة : وتتمثل في المراحل التالية :

مخطط التقارب : تنفيذ مخطط التقارب يتمحور حول العناصر التالية

التعرف على النشاط الخاضع للتدقيق .

تقسيم النشاط أو الإجراء الخاضع للتدقيق إلى عمليات متتالية و تحديد أهدافها .

الأخذ بعين الإعتبار المخاطر وفرص التحسين :تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للتدقيق من مصادره المختلفة للحصول على فهم طبيعة هذا النشاط و يمكن تلخيص هذه المصادر بما يلي :

تقارير الملفات السابقة ,السياسات , الخطط , الإجراءات , التعليمات و الإتفاقيات المتعلقة بالنشاط.

الهيكل التنظيمي و الوصف الوظيفي .

الموازنة التقديرية و المعلومات المالية عن النشاط .

نتائج التدقيق الخارجي عن النشاط .

إن قراءة هذه الوثائق المختلفة و تحليل المعلومات يمكن فريق التدقيق من إمتلاك رؤية شاملة عن النشاط الخاضع للتدقيق .

تحديد السيرورات التي تتموضع فيها المخاطر

إعطاء مصداقية للمهمة .

يتم بعد ذلك إعداد جدول المخاطر المتعلق بالنشاط الخاضع للتدقيق .

التقرير التوجيهي أو مخطط المهمة حسب المعيار 2240 "برنامج عمل المهمة " هو برنامج يحدد محاور و حدود عملية التدقيق و يحدد أهداف مهمة التدقيق المتمثلة في الأهداف العامة و الأهداف الخاصة و نطاق العمل .

الأهداف العامة : وهي أهداف تتعلق بالرقابة الداخلية و تتمثل في حماية الأصول , نزاهة و صدق المعلومات , إحترام القوانين و التعليمات , حسن إستخدام الموارد .

الأهداف الخاصة : تحديد مختلف أدوات الرقابة التي سيتم إختبارها من طرف المدقق و التي تساهم كلها في تحقيق الأهداف العامة و المتعلقة بمناطق الخطر المحددة سابقا .

نطاق العمل :يجب أن يحدد التقرير التوجيهي المجالات المعنية بعملية التدقيق و مختلف المصالح و مختلف النشاطات .

مرحلة تنفيذ المهمة phase de réalisation : الخطوات الرئيسية لهذه المرحلة تتمثل فيما يلي

الإجتماعالإفتتاحي .

برنامج التدقيق , أو برنامج الفحص .

إستبيان الرقابة الداخلية .

العمل في الميدان .

تبدأ المهمة رسميا بالإجتماعالإفتتاحي الذي يشرف عليه رئيس المهمة و يشرح فيه ظروف و أسباب المهمة و أهدافها و التعريف بفريق التدقيق و المسؤولين الخاضعين للتدقيق.

يبدأ فريق التدقيق عمله بمسح ميداني للتعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف في النواحي الرقابية التي سيتم تدقيقها و فحصها لاحقا , و من ثم يتم إعداد برنامج الفحص .حيث يقوم فريق التدقيق بإنجاز أعمال الرقابة المسطرة في برنامج الفحص و ذلك باستخدام مختلف تقنيات و أدوات التدقيق , حيث يتعرفون على الخلل و يدونون الإقتراحات المبدئية بشأنها , كما يكونون ملف التدقيق المتكون من الملف الدائم و الملف الجاري .

مرحلة نهاية المهمة la phase de conclusion و تتضمن الخطوات التالية :

الإجتماع الختامي :و هي آخر مرحلة في عملية التدقيق و يتم فيها لقاء المدقق مع الخاضع للتدقيق و يتم فيها الإتفاق على الفجوات التي تم التوصل إليها و تحديد النقاط الإجابية و عرض نتائج التدقيق و التوصيات المقدمة من طرف المدققين .

تقرير التدقيق : Le rapport d'auditعندالإنتهاء من عملية التدقيق يجب إصدار تقرير مكتوب و ذلك بعد مناقشة التوصيات المقترحة مع فريق التدقيق , يجب أن يتضمن إيصال نتائج أهداف المهمة و النطاق بالإضافة إلى نتائج ملائمة التوصيات و خطط إنجاز التوصيات .

متابعة المهمة Le suivi de la mission :لا تتوقف مهمة أعضاء فرقة التدقيق عند تحديد الإختلافات و النقائص بل تتعدى إلى إقتراح البدائل و الحلول و المساهمة في وضع الإجراءات التصحيحية و الوقائية و إختبار مدى فعاليتها.

المطلب الرابع : علاقة النظام المحاسبي المالي بالتدقيق

يشير مفهوم النظام المحاسبي المالي إلى عملية تسجيل و ترتيب و تلخيص البيانات الخاصة بنتائج الأحداث الإقتصادية للمؤسسة بطريقة منهجية منطقية لغرض إنتاج معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات و بوجه عام توفير بيانات النظام المحاسبي المالي و النظم المحاسبية التي تمثل مدخلات التدقيق .

النظام المحاسبي المالي بهذا المعنى يتعامل مع البيانات الأصلية و يكون مسؤولا أساسا عنها و لهذا فهو يعتبر بمثابة عمل إنشائي يهتم بتحليل و تبويب و تسجيل و تشغيل البيانات الأولية و الأساسية و يصل بهذا لإعداد القوائم المالية .

أما التدقيق فهو عبارة عن عملية فحص المستندات و الحسابات و السجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا إنتقاديا حتى يطمئن المدقق من سلامة التقارير المالية سواء كانت تقرير عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقرير عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية من الغش أو التلاعب .

بناءا على ما تطرقنا إليه فإنه توجد علاقة وطيدة بين النظام المحاسبي المالي و التدقيق و التي تتمثل في كون أن المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي هي مدخلات أساسية للتدقيق.

خلاصة الفصل

تعتبر مهنة التدقيق من المهن العريقة و المتقدمة في مختلف دول العالم و التي نشأت نتيجة التطور الكبير الذي عرفته المؤسسات عبر التاريخ , و كذا بسبب اتساع نطاق المعاملات المالية و العلاقات الإقتصادية و كبر حجم المبادلات التجارية و تفرعها , مما جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة و أوجب عليها تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي .

حيث تتم ممارسة عملية التدقيق المحاسبي وفق إطار متكامل و منتظم من الخطوات المرتبطة طبقا للمعايير المتعارف عليها , فهي تسمح بإبلاغ جميع مستخدمي التقرير و مختلف المستفدين من القوائم المالية بكل التغيرات و التطورات التي تطرأ على المؤسسة , وبالتالي إمكانية ترشيد قراراتهم من خلال إعلامهم يمدى سلامة المركز المالي و الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

الفصل الثالث

التدقيق الداخلي لتسيير النفقات في الإقامة الجامعية 2000 سرير للذكور بمستغانم

تمهيد

إن الهدف من التربص هو تجسيد دراسة الجانب النظري للدراسة التطبيقية على مستوى المؤسسة بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة قد سهلت لنا تقبل معلومات الدراسة النظرية بشكل مبسط و في وقت أقل .

و يعود السبب الرئيسي لإختيارنا لهذه المؤسسة بالتحديد لكونها مؤهلة وفق معايير دولية , و نظرا للإلتزامات الدولية أجبرت الجزائر بأن تنشأ إدارة التدقيق الداخلي و كان هذا الأخير موضوع دراستنا .

كما أن التدقيق الداخلي لا تمارسه كل المؤسسات الوطنية بصفة رئيسية .

المبحث الأول : تقييم عام للإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم

المطلب الأول : تعريف و مهام الإقامة الجامعية

أولا :تعريف الإقامة الجامعية

أنشئت مؤسسة الحي الجامعي بن يحي بلقاسم (2000 سريرذكور) بقرار وزاري مؤرخ في: 01 نوفمبر1989 المحدد للإقامات الجامعية التابعة للديوان الوطني للخدمات الجامعية ، ولقد تم من خلالها إنشاء الأكادمية الجهوية تشرف عليها مديرية عامة تحت إسم الديوان الوطني بقرار وزاري.

وتشرف هذه المديرية على النشاطات الإدارية و المالية للأحياء الجامعية التي تقدم الاداري فتسهر الادارة على إنشاء مصالح تتمثل في مصلحة الايواء المكلفة بإسكان جل الطلبة و نفس الشيء بالنسبة لمصلحة المنح خدمات اجتماعية للطلبة كالمنح و النقل و الطعام و باقي النشاطات الثقافية. وبالنسبة للجانب التي تتكفل بدفع رواتب المنح الفصلية ونرى ان الخدمات التي يقدمها الحي الجامعي متعددة اجتماعية،وثقافية،وإدارية.

يتربع هذا المرفق على مساحة تقدر بـ 14 هكتارتضم 33 جناح بمجموع 1258 غرفة تسع هذه الاجنحة لعدد اجمالي يقدر ب 2250 سرير،ومن اجل تأطير هذا الكم الهائل توجد هناك عدَّة مصالح و مرافق تسهر على خدمة الطالب

ثانيا : مهام الإقامة الجامعية

1. **الإدارة**

تضم عدت مصالح تصهر على تسيير الشؤون الداخلية للإقامة و تنظيم العلاقات بين الطالب والعمال.

2. **مصلحة الإطعام:**

هي مصلحة متخصصة في تحضير الوجبات منها الصباحية والمسائية لطلبة.

3. **مصلحة الإيواء:**

هي مصلحة هامة جدا في الإقامة تلعب دور كبير في إيواء الطلبة وتوفير شروط الراحة.

4. **مصلحة الأمن:**

هي مصلحة تسهر على الأمن داخل الإقامة

و تحتوي الإقامة على عدة هياكل ترفيهية وثقافية منها :

5. **النادي:**

هو مرفق من أجل الترفيه عن الطالب ،يحتوي على تلفاز كبير الحجم من نوع بلازما وبعض الألعاب منها لعبة (BABY FOOT) و(BILLARD) و لعبة التنس الطاولة ومقهى.

6. **مرافق خاصة بالرياضة:**

7. منها قاعة متعددة الرياضات، قاعة لكمال الأجسام،ملعب لكرة القدم، ملعب كرة السلة، ملعب لكرة اليد ،ملعب لكرة الطائرة.

8. **قاعة للانترنت:**

تحتوي على 14 جهاز كمبيوتر قابل للتشغيل في خدمة الطلبة .

- **المكتبة** : تحتوي المكتبة على 1256 كتاب منى أجل التسهيل على الطالب البحث العلمي.

9. **العيادة:**

حرصا على صحة الطالب تتوفر الإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم على عيادة بها طبيب عام و ممرضين و معدات التمريض الأساسية .

10. **المسجد:**

هو بيت من بيوت الله من أجل أداء الطالب لفريضة الصلاة داخل الاقامة الجامعية.

المطلب الثاني : تقديم و شرح الهيكل التنظيمي للإقامة

بعد التطرق على تعريف الإقامة الجامعية من ناحيتها النظرية سنناقش الآن هيكلها التنظيمي من اوسع أركانه ،وهذا من خلال دراستنا لكل مصالح هذه المؤسسة وفقا لمخطط موضح في الشكل (06) :

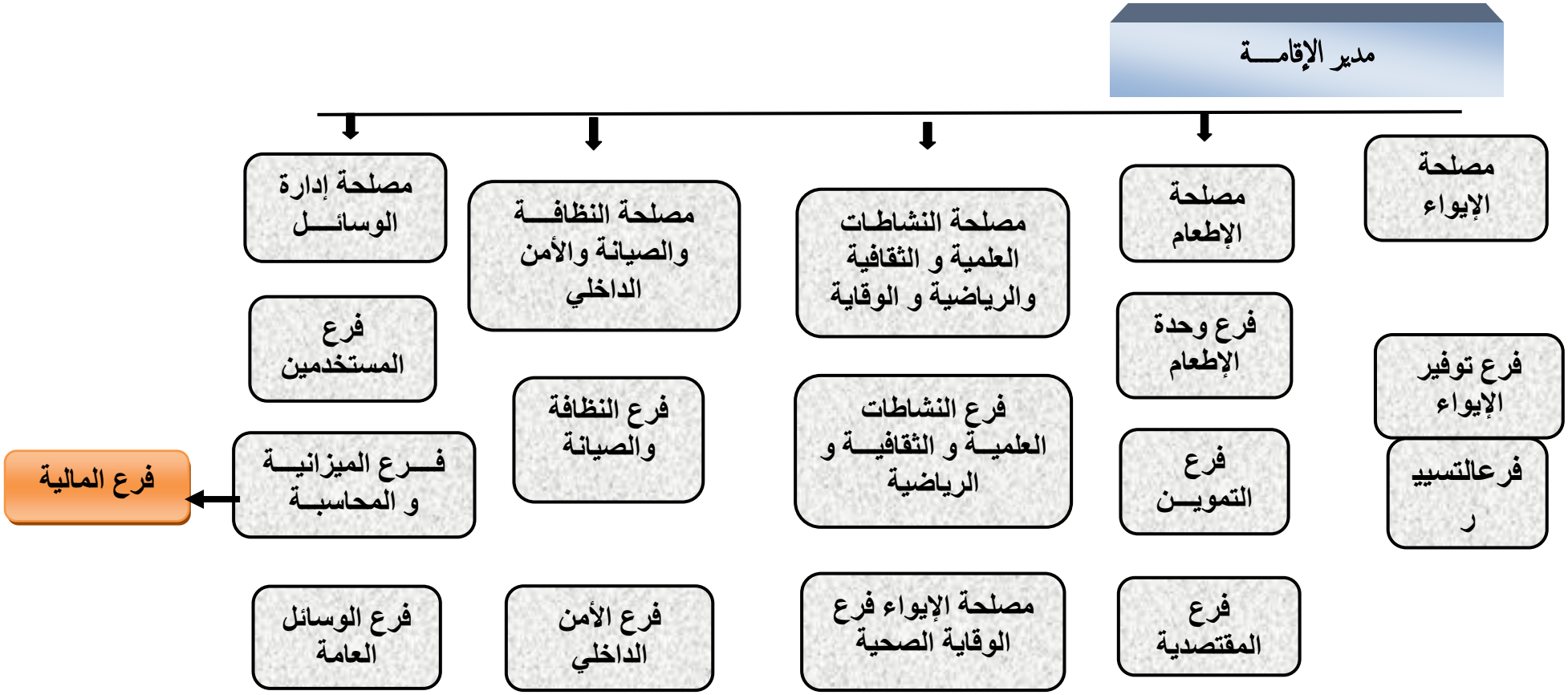

الهيكل التنظيمي للإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم للذكور2000سرير بمستغان

شرح مفصل للهيكل التنظيمي : .

- مصلحة الإيواء.ةو
- مصلحة الطعام.
- مصلحة النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والوقاية الصحية.
- مصلحة النظافة والصيانة والأمن الداخلي.
- مصلحة الإدارة الوسائل.

✓ **تشمل مصلحة الإيواء الفروع الآتية :**

- فرع توفير الإيواء.
- فرع التسيير.

✓ **تشمل مصلحة الطعام الفروع التالية:**

- فرع وحدة الإطعام.
- فرع التموين.

✓ **تشمل مصلحة النشاطات العلمية والثقافية والوقاية الصحية على الفروع الآتية:**

- فرع النشاطات العلمية والثقافية والرياضية .
- فرع الوقاية الصحية .

✓ **تشمل مصلحة النظافة والصيانة والأمن الداخلي على الفروع الآتية :**

- فرع النظافة والصيانة .
- فرع الأمن الداخلي.

✓ **تشمل مصلحة إدارة الوسائل الفروع الآتية:**

- فرع المستخدمين.
- فرع الميزانية والمحاسبة.
- فرع الوسائل العامة.

✓ **فرع المالية :**

دراسة حالة تقييم العروض للاستشارات للسنة المالية بقسم دراسة حالة تقييم العروض للاستشارات للسنة المالية،مثلا لسنة 2018 تقوم باقتراح الميزانية لتلبية الحاجيات بعدما تؤمن المؤسسة الميزانية السنوية تقوم المؤسسة بإعلان حول حاجياتها ثم تقوم بوصل طلب لتلبية الحاجيات حيث يصادق عليها المراقب المالي،وبعد المصادقة عليها يحضر المورد السلع أو احتياجات المؤسسة،ويدفع أجره عن طريق المحاسب.

حالة ما المبلغ يتجاوز 100 مليون أي الإعتمادات المالية كبيرة تقوم المؤسسة بالإعلان عن الاستشارة،ومن يهتم بالإعلان يتقدم بطلب التموين حسب الاعلان مرافقا بملفه في ظرف مغلق ويصنعه على مستوى الإقامة بعد

ذلكتقوم لجنة تقييم عروض الاستشارات باختيار العرض الاقل،على ان لا تتجاوز المبلغ المخصص لهذا الفرع .[1]

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي لتسيير النفقات في الإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم مستغانم

المطلب الأول : التدقيق الداخلي للتسيير السنوي

تقوم المؤسسة بتسييرها السنوي عن طريق الميزانية التقديرية المتضمنة و المعتمدة للنفقات لمدة السنة المالية المقبلة حيث تضبط بقانون المالية ، وعليه نستنتج من ذلك أن الميزانية وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية و معنى ذلك أنها كانت قبل ذلك في حكم المشروع و بعد المصادقة عليها تصبح في حكم القانون و تخول للسلطة التنفيذية بتحديد نفقاتها الخاصة بالتسيير خلال السنة المالية تبدأ من 01/01... إلى غاية 12/31... يتصرف فيها مدير المؤسسة بمساعدة التقنية للمسير المالي و تتمثل جميع التقديرات من مصاريف حسب التبويب ثم تعرض على مجلس التوجيه و التسيير في ثلاث نسخ للمصادقة عليها و بذلك تصبح الوثيقة قابلة للتنفيذ و تتميز فيما يلي :

لايجوز في أي حالة من الأحوال تجاوز المبلغ المقدر في النفقات.[2]

و للميز انية خمسة مبادئ :

- مبدأ السنوية .
- مبدأ الشمولية.
- مبدأ الوحدة.
- مبدأ التخصص.
- مبدأ التوازن.

كما أن لميزانية المؤسسة خصوصية و هي أن كل الإعتمادات التي تتكون منها ميزانية المؤسسة خاصة بالتسيير العادي من نظافة و صيانة ...إلخ.

و تحتوي ميزانية التسيير على السجلات المحاسبية و هي سجلات رسمية مرقمة و مختومة من طرف الآمر بالصرف و توضع تحت مسؤولية و تصرف المسير المالي و هي مقسمة غلى سجلات خاصة بالإيرادات و أخرى بالنفقات.

و يعد المحاسب مسؤولا عن كل العمليات المالية التي تقع داخل المصلحة أو القسم الذي يسيره ، كما يجب عليه التأكد من الأمور التالية :

[1] ملحق من المؤسسة
[2] مستندات خاصة بالمؤسسة من الأرشيف

- صحة توقيع الآمر بالصرف المعتمد عليه.
- وجود كافة الإعتمادات المالية.
- شرعية الوثائق المقدمة.
- مراعات بعض الأحكام الخاصة بنفقات معينة.
- تأشيرة المراقب المالي.

الجدول الشكلي رقم (02) تسيير النفقات

رقم الباب	العدد	العناوين	الإعتمدات الأولية	توزيع الإعتمدات	الإعتمدات الجديدة
23-11		تسديد النفقات			
	01	مهمات وتنقلات	20.000.00	-	20.000.00
	02	مصاريف الاستقبال	40.000.00	-	40.000.00
	03	مصاريف نقل الممتلكات	-	-	-
	04	مصاريف الخبرة والأتعاب ومكتب الدراسات	90.0000.00	-	90.0000.00
مجموع الباب 23-11			**150.000.000**		**150.000.00**
23-12		الأدوات و الأثاث			
	01	اقتناء عتاد وأثاث المكاتب بما فيها الأثاث المنزلي لمستخدمي الإدارات والمؤسسة العمومية بالجنوب م.ت رقم 95-28 مؤرخ في 95/01/12.	500.000.00	-	500.000.00
	02	صيانة وإصلاح عتاد وأثاث المكاتب	-	-	300.000.00
	03	اقتناء عتاد وأثاث المطبخ	-	-	-
	04	صيانة وإصلاح عتاد وأثاث المطبخ	340.000.00	-	340.000.00
	05	اقتناء الأدوات	-	-	-
	06	صيانة وإصلاح الأدوات	-	-	-
	07	اقتناء عتاد الطباعة والإستنساخ	200.000.00	-	-

		صيانة وإصلاح عتاد الطباعة والإستنساخ	200.000.00		
		اقتناء عتاد الأمن و الوقاية مكافحة الحرائق	-		
	08	صيانة وإصلاح عتاد الأمن و الوقاية مكافحة الحرائق	60.000.00	-	-
		اقتناء العتاد و الأثاث الطبي	-		
		صيانة واصلاح العتاد و الأثاث الطبي	-		
		اقتناء العتاد السمعي البصري	-		
		صيانة واصلاح العتاد السمعي البصري	-		
		اقتناء عتاد وأثاث النوم			
	09	صيانة وإصلاح البياضة غسل وتبيض عتاد وأثاث النوم	504.000.00	-	504.000.00
مجموع الباب 23-12			**1.300.000.00**		**1.300.000.00**
23-13		عتاد ولوازم الإعلام الآلي			
		اقتناء عتاد الإعلام الآلي	200.000.00	-	20.000.00
		لوازم واستهلاك الإعلام الآلي وبرامجه			
		صيانة واصلاح عتاد الإعلام الآلي			
مجموع الباب 23-13			200.000.00	-	200000.00

...../.....

رقم الباب	العدد	العناوين	الإعتمدات الأولية	توزيع الإعتمدات	الإعتمدات الجديدة
23-14		اللـــوازم			
	01	أوراق ولوازم المكتب	700.000.00	-	700.000.00
	02	مواد الصيانة و التنظيف	800.000.00	-	800.000.00
	03	مواد الصيدلانية	100.000.00	-	100.000.00
	04	مصاريف الطبع واستخراج الوثائق	100.000.00	-	100.000.00
مجموع الباب 23-14			**1.700.000.00**		**1.700.000.00**
		التكاليف الملحقة			

23-15	01	ماء، كهرباء، الوقود و الغاز بما فيها الإستهلاك المنزلي لمستخدمي الإدارات و المؤسسات العمومية بالجنوب (م.ت رقم 95-82) المؤرخ في 1995/01/12.	10.297.143.75	-	10.297.143.75
	02	مصاريف البريد و المواصلات	300.000.00	-	300.000.00
	03	إيجار المباني الإدارية و المنشآت الإيواء الطلبة	-	-	-
	04	تأمين مباني الإقامة الجامعية	898.856.2	-	898.856.25
	05	ضرائب ورسوم مختلفة	-	-	-
	06	الإشهار والإعلانات	-	-	-
	07	توثيق (إقتناء الكتب و المجلات المختلفة بما فيها العلمية و التقنية)	-	-	-
	08	الإشتراك في الأنترنات	-	-	-
	09	مصاريف الحراسة والأمن	504.000.00	-	504.000.00
مجموع الباب 15-23			**12.000.000.00**		**12.000.000.00**
23-16		**الألبسة**			
مجموع الباب 16-23					
		حظيرة السيارات			
23-17	01	شراء الوقود ومواد التزييت	69.740.00		69.740.00
	02	شراء إطارات العجلات المطاطية	31.594.00		31.594.00
	03	صيانة وتصليح السيارات وشراء قطع الغيار	198.666.00		198.666.00
	04	تأمينات السيارات	-	-	-
	05	مصاريف ترقيم السيارات	-	-	-
	06	مصاريف قسيمة السيارات	-	-	-
	07	مصاريف المراقبة التقنية	-	-	-
		مجموع الباب 17-23	**300.000.00**	**-**	**300.000.00**

...../.....

رقم الباب	العدد	العناوين	الإعتمدات الأولية	توزيع الإعتمدات	الإعتمدات الجديدة
23-18		صيانة المباني			
	01	تهيئة ترميم نظافة وصيانة المباني الإدارية و الإقامة الجامعية	6.806.014.00	-	6.806.014.00
	02	تهيئة صيانة المساحات الخضراء	-	-	-
	03	مصاريف تنظيف المباني الإدارية و الإقامات الجامعية	193.986.00	-	193.986.00
مجموع الباب 23-18			**7.000.000.00**		**7.000.000.00**
		نشاطات ثقافية و رياضية و علمية لفائدة الطلبة			
23-19	01	نشاطات ثقافية ورياضية وعلمية لفائدة الطلبة (بما فيها إقتناء أجهزة وسائل المعلوماتية و السمعي البصري) لفائدة الطلبة.	350.000.00	1.000.000.00	1.350.000.00
	02	نشاطات رياضية بما فيها اقتناء بدلات وأثاث الرياضة لفائدة الطلبة	350.000.00	1.500.000.00	1.850.000.00
	03	نفقات التنقلات وتنظيم التظاهرات الثقافية العلمية والرياضية لفائدة الطلبة	300.000.00	1.000.000.00	1.300.000.00
مجموع الباب 23-19			**1.000.000.00**	**3.500.000.00**	**4.500.000.00**
مجموع النفقات			**23.650.000.00**	**3.500.000.00**	**27.150.000.00**

تمت المصادقة على ميزانية التسيير للإقامة الجامعية

أوقف في إطار السنة المالية " 2018 "

الإيرادات بالأرقام و الحروف | 27.150.000.00

سبعة و عشرون مليون و مئة و خمسون ألف دينار جزائري

ع/ الوالـــــي | مدير الإقامة الجامعية | المراقبة المالية الولايـــة

جدول رقم (03) ملخص النفقات حسب الفروع و الأبواب

رقم الباب	العناوين	الإعتمادات المفوضة	الإعتمادات المراجعة	الإعتمادات الجديدة
	نفقات التسيير			
11/23	تسديد النفقات	150.000.00	/	150.000.00
12/23	الأدوات والأثاث	1.300.000.00	/	1.300.000.00
13/23	عتاد ولوازم الإعلام الآلي	200.000.00	/	200.000.00
14/23	اللـوازم	1.700.000.00	/	1.700.000.00
15/23	التكاليف الملحقة	1.2000.000.00	/	1.2000.000.00
16/23	الألبسـة	للبيان	/	/
17/23	حظيرة السيارات	300.000.000	/	
18/23	صيانة المباني	7.000.000.00	/	

19/23	النشاطات الثقافية و الرياضية والعلمية لفائدة الطلبة	1.000.000.00	3.500.000.00	4.500.000.00
	مجموع النفقات	**23.650.000.00**	**3.500.000.00**	**27.150.000.00**

تنفيذ النفقات في المؤسسة :

لقد علمنا من خلال دراستنا لميزانية التسيير للنفقات أنه لا يجوز صرف نفقة ما لم يكن متوقعا بشأنها إعتماد مالي كافي لتغطيتها في الميزانية ، و في باب النفقات.

إجراءات تنفيذ النفقات :

لا يمكن أن ينفق مبلغ من الخزينة ما لم يمر بالمراحل أو الإجراءات المعروفة التالية :

- الإلتزام بالنفقة.
- التصفية.
- الأمر بالصرف.

و هذه الخطوات الثلاث تعتبر مراحل إدارية ثم تأتي مرحلة الدفع و هي المرحلة الحسابية.

الإلتزام بالنفقة :

لا يمكن لأي آمر بالصرف أن يقوم بأي إلتزام بنفقة بالمبلغ الذي يريده وقت ما يحتاجه و إنما هناك قيود يجب الإلتزام بها ألا وهي :

- مبلغ الإعتماد المفتوح في الميزانية ، بحيث لا يمكن أن يتجاوزه إعمالا بقاعدة الأسبقية.
- كما أنه يجب الإحتواء على البيانات التالية : تعيين السنة ، تعيين الفصل و المادة و السطر الميزاني ، تعيين الوثائق المرفقة و المبررة لوجوب النفقة ، توقيع الآمر بالصرف .
- الدفع يعد في مرحلة المحاسبة.

تنفيذ النفقات بالنسبة لسنة 2017 موضح في الجدول رقم (04) :

اللوازم	المبلغ
أوراق ولوازم المكتب	800.000.00
مواد الصيدلانية	150.000.00
مصاريف الطبع واستخراج الوثائق	200.000.00

تنفيذ النفقات بالنسبة لسنة 2018 موضح في الجدول رقم (05) :

اللوازم	المبلغ
أوراق ولوازم المكتب	700.000.00
مواد الصيدلانية	100.000.00
مصاريف الطبع واستخراج الوثائق	100.000.00

المطلب الثاني : معالجة حالة التجاوزات في الإقامة الجامعية

نوضح في هذا المطلب على أنه يجب إحترام الميزانية السنوية أي تجنب التجاوزات مع إحترام المعايير التقنية ، في حالة ما لم تغطي الميزانية السنوية حاجيات المؤسسة توجد ميزانية تعديلية لتسديد الحاجيات المتبقية تكون قرابة 10 % من الميزانية السنوية أو تزيد ولا يجوز في أي حالة من الحالات تجاوز المبلغ المقدر في النفقات .[1]

[1] مستندات خاصة بالمؤسسة من الأرشيف

جدول رقم (06) مستخرج الأمر بتفويض الإعتمادات المالية التعديلية لسنة 2018

تعيين الأمر بالتصرف الثانوي	رمز الأمر بالتصرف الثانوي	الأمر رقم	رقم المستخرج	التسيير	تاريخ الإصدار	الباب		مبلغ الإعتمادات المفوضة	ملاحظات
الإقامة الجامعية بن يحي بلقاسم 2000 سرير للذكور مستغانم	R304/27	0	304	2015		تسديد النفقات	11.23	0	
		0	304	2015		الأدوات و الأثاث	12.23	0	
		0	304	2015		عتاد ولوازم الإعلام الآلي	13.23	0	
		0	304	2015		اللوازم	14.23	0	
		0	304	2015		التكاليف الملحقة	15.23	0	
		0	304	2015		الألبسة	16.23	0	
		0	304	2015		حظيرة السيارات	17.23	0	
		0	304	2015		صيانة المباني	18.23	0	
		0	304	2015		النشاطات ث.ر.ع لفائدة الطلبة	19.23	**3 500 000**	
						المجموع العام		**3 500 000**	

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال دراستنا الميدانية أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية بأكبر قدر من الملائمة و الكفائة لتلبية الإحتياجات و إتخاذ القرارات و يكون من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية ما بين الرغبة في إستخدام نظام معلومات جيد و فعال .

و في الأخير و كمقارنة لما ثم دراسته في الفصول السابقة و لما هو مطبق فعلا في المؤسسة , فإن لتقنيات النظام المحاسبي مبررات فعلية لتطبيقها داخل المؤسسة و بكفاءة عالية خاصة و أن التسيير الإستراتيجي للمؤسسة الحديثة يتطلب الدقة في التنظيم و التخطيط و التوجيه و الرقابة و بالتالي التفاعل بين هذه العناصر للوصول إلى إتخاذ القرارات الرشيدة .

و كخلاصة قول يمكن أن نجزم من خلال الدراسة الميدانية أن تفعيل عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة من خلال ضرورة تصميم نظام متكامل للمعلومات المحاسبية و الإدارية يقع على عاتقه تحقيق علاقات التنسيق و الترابط و التكامل بين كافة النظم الفرعية التي تتواجد في المؤسسة الإقتصادية و التي تتمثل بالدرجة الأساس بكل من نظام المعلومات المحاسبية و باقي الأنظمة المعلوماتية الأخرى .

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم عرض إصلاح النظام المحاسبي المالي و اثره على التدقيق .

لقد إنتقل التدقيق من مجرد قيام المدقق بتحديد مدى سلامة و صحة المركز المالي للمؤسسة و التأكد من دقة البيانات المحاسبية المثبة بالدفاتر و السجلات , و إكتشاف ما قد يتخللها من أخطاء أو غش أو تزوير , و فحص لمدى فاعلية و قوة نظام الرقابة الداخلية و الخروج بالرأي الفني , و أهداف جاءت وليدة التطور الإقتصادي المتسارع الذي يشهده العالم .

حيث تعتبر معايير التدقيق الدولية كنتيجة لتطوير مهنة التدقيق بحيث تصدر عن طريق لجنة تطبيقات التدقيق الدولية و هي لجنة تابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين , فهي تحتوي على المبادئ و الإجراءات الجوهرية و الإرشادات و الإيضاحات المتعلقة بتدقيق القوائم المالية و التي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية , وهي تهدف إلى تقليل التفاوت بين ممارسات المهنيين عبر العالم .

و لأجل الإجابة على إشكالية البحث ′ و المتعلقة بأثر إصلاح النظام المحاسبي على نظام التدقيق , حاولنا أن نقدم كل متغير من متغيرات البحث على حدا , المتغيرات المستقلة و هي إصلاح النظام المحاسبي المالي و المتغيرات التابعة و هي تطوير مهنة التدقيق , و قد قمنا باقتراح فرضيات كإجابات أولية لإشكالية البحث .

بعد عرض و معالجة و تحليل الموضوع من جانبيه النظري و التطبيقي , توصلنا أثناء إختبار الفروض الى ما يلي :

بالنسبة للفرضية الأولى :يسمح النظام المحاسبي المالي بتقديم معلومات ملائمة وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح لا يتلائم مع هذه المتطلبات قد تحققت لأن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر مع الممارسة الدولية , و هذا من أجل تسهيل قرائة القوائم المالية للأطراف ذات الصلة , كما يحتوي في تطبيقه على جزء مهم من المعايير المحاسبية و التقارير المالية الدولية .

بالنسبة للفرضية الثانية :يساهم التدقيق في إكتشاف الغش و التلاعب في القوائم المالية فقد تم التأكد من صحة الفرضية من خلال نتائج الدراسة التطبيقية الخاصة بتقييم نتائج التدقيق.

بالنسبة للفرضية الثالثة :يساهم النظام المالي في تأثيره على التدقيق بالمقارنة مع فعاليته في إطار تطبيق النظام المحاسبي الوطني بالتركيز على عدد القضايا المراقبة , إذ أن النظام المحاسبي المالي مساهم في تقليص القضايا المراقبة في إطار التدقيق مقارنة بالتدقيق.

وفقا للإجابات حول الفرضيات يمكن القول أن أثر النظام المحاسبي المالي على التدقيق سيؤدي إلى تحسين ممارسة مهنة التدقيق و إلى تطويره .

قائمة

المراجع

الكتب

1 آيت محمد مراد أبحري سفيان , كتاب النظام المحاسبي المالي بليدة 2013 ص 03 .

2 طارق عبد العلي حماد , كتاب دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة دار الجامعة مصر 2006 ص 44.

3 خالد أمين عبد الله , كتاب علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العملية) دار النشر الأردن سنة 2000 ص 17 و 18 .

4 إدريس عبد السلام الإستيوي , كتاب مراجعة المعايير و الإجراءات سنة 1996 ص 16 .

5 الهادي التميمي , كتاب مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية الطبعة الثالثة دار وائل للنشر 2006 ص 19 .

6 وليام توماس أمارسونهينكي , كتاب التعييب و المراجعة 1997 ص 18 .

7 عبد الفتاح صحن , كتاب مبادئ و أسس المراجعة علما و عملا مؤسسة الشباب جامعة مصر 1993 ص 04 .

8 محمد سمير سيبان , كتاب الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة دار النهظة العربية بيروت لبنان 1988 ص 17 .

9 خالد راغب خطيب , خليل محمود الرفاعي , كتاب الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات دار المستقبل للنشر و التوزيع 1998 ص 11 .

المجلات و الجرائد

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 11/07 المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية العدد 7 بتاريخ 2007/11/25 ص 03 .

2 حمادة رضا دور اللجان المراجعة في الحد من الممراسات الإبداعية مجلة جامعة دمشق علوم إقتصادية و قانونية مجلد 26 العدد 2 سنة 2010 ص 09 .

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 56 المؤرخة في 25 سبتمبر 1996 ص 18 .

4 براق محمد و خمان عمر أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر , الملتقى العالمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر يوم 29 و 30 ديسمبر 2011 جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص 05 .

5 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 03 المؤرخ في 1992/01/05 .

المذكرات

1 برابحة مريم , المحاسبية الإبداعية في ظل النظام المحاسبي المالي , مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2017/2016 ص 42 .

2 رحو خيرة , دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر قسم المحاسبة جامعة حسيبة بن بوعلي شلف سنة 2011 ص 17/16/15 .

ملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر إصلاح النظام المحاسبي المالي على مهنة التدقيق , و ذلك من خلال تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي و التطرق إلى الإصلاحات التي تضمنها القانون 10-01 بالإضافة إلى دراسة مدى إمكانية تطبيق النظام المعايير الدولية للتدقيق .

لقد إعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من الأسئلة , و التي تم توزيعها على عينة من خبراء المحاسبين و الأساتذة الجامعيين المتخصين في ميدان المحاسبة و التدقيق .

و في الأخير إستخلصنا أن تبني و تطبيق المعايير الدولية المحاسبية يلعب دورا أساسيا في تحسين الممارسة المحاسبية و أن الإصلاحات التي جاء بها القانون 10-01 تهدف إلى تطوير مهنة المحاسبة و التدقيق بالجزائر كما توصلنا إلى أن تكييف ممارسة التدقيق في الجزائر مع التدقيق الدولي يعتبر أمر حتمي بغرض جعل مهنة التدقيق تتماشى مع التطورات التي شهدها الإقتصاد العالمي .

المفاهيم المفتاحية :

النظام المحاسبي المالي (SCF) , المعايير الدولية المحاسبية (LAS / IAFRS) , مهنة التدقيق بالجزائر , المعايير الدولية للتدقيق (ISA) .

Summarization

This study aims to highlight the impact of the financial accounting system reform on the audit profession, by evaluating the application of the financial accounting system and addressing the reforms included in Law 10-01 in addition to studying the extent to which the system can apply international standards for auditing.

In this research, we have relied on a set of questions, which were distributed to a sample of accountants' experts and university professors specialized in the field of accounting and auditing.

Finally, we concluded that the adoption and application of international accounting standards plays a key role in improving accounting practice, and that the reforms introduced by Law 10-01 aim to develop the accounting and auditing profession in Algeria. We also concluded that adapting the practice of auditing in Algeria with international auditing is an important matter. It is imperative in order to make the audit profession in line with the developments witnessed by the global economy.

Key concepts:

Financial Accounting System (SCF), International Accounting Standards (LAS / IAFRS), the audit profession in Algeria, International Auditing Standards (ISA).